وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي –تبسة–
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي: ...../ 2025

**مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي ( ل م د )**

**الميدان:** علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

**شعبة:** علوم اقتصادية

**التخصص:** اقتصاد نقدي ومالي

**المذكرة موسومة بـ:**

# دور الرقابة الخارجية في تفعيل الحوكمة المصرفية في البنوك الجزائرية دراسة حالة: بنك الجزائر

**من إعداد الطالب(ة):**

- **مومني دلال**

**تحت إشراف الأستاذ:**

- **أ.د. سمايلي نوفل**

**أعضاء لجنة المناقشة المتـ**

| إسم ولقب الأستاذ | الرتبة العلمية | جامعة الانتساب | الصفة |
|---|---|---|---|
| د. رحال مراد | أستاذ محاضر قسم أ | جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي– تبسة | رئيسا |
| أ.د. سمايلي نوفل | أستاذ تعليم عالي | جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي– تبسة | مشرفا ومقرر |
| د. قحايرية سيف الدين | أستاذ محاضر قسم أ | جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي– تبسة | ممتحنا |

**السنة الجامعية: 2024-2025**

بسم الله الرحمن الرحيم

# شكر والتقدير

**قال الله عز وجل:{ لئن شكرتم لازيدنكم }**صدق الله العظيم إبراهيم -07-

**اللهم لك الحمد حمدا كثيرا مباركا ان وفقتني لإنجاز هذا البحث**

**أتوجه بخالص الشكر والتقدير لأستاذي الفاضل نوفل سمايلي، الذي اتشرف بكونه أشرف على مذكرتي. اشكرك استاذي على نصائحك القيمة ومجهوداتك وارشاداتك التي أضاءت سبل هذا البحث امامي جزاك الله عني خيرا.**

**كما أتقدم بشكري الى أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة مذكرتي وتزويدها بنصائحهم.**

# الاهداء

{وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون وستردون الى علم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون}

فالحمدالله الذي يسر البدايات وبلغنا النهايات بفضله وكرمه.

اهدي هذا النجاح الى نفسي الطموحة، الى ارادتي فالحمدالله، وبإذن الله ستكون اول خطوة لحلم كبير.

وبكل حب اهدي ثمرة نجاحي وتخرجي الى:

اهدي تخرجي ونجاحي وحصاد ما زرعته سنينا طويلة في سبيل العلم الى من أكرمني الله به وجعله من بين صفوف الرجال أبا لي وزادني به شرفا وعلوا واعتزازا ابي الحبيب "مومني سليم". جزاك الله عني وعن اخوتي خيرا.

الى انيسة العمر وحبيبة الروح وأعظم نعم الله على التي ضمت اسمي في دعواتها واضاءت بالحب دربي وكانت سبب بعد الله فيما انا عليه الان امي الحبيبة" مومني شريفة". جزاك الله عني وعن اخوتي خيرا.

الى اخوتي الغاليين اهدي لهم هذا النجاح ليلى وعبد الواحد، عبد الوهاب، محمد

الى رفاق الخطوة الأولى وخطوة ما قبل الأخيرة شكرا لكم على كل الذكريات أتمنى لكم التوفيق والسداد.

# فهرس المحتويات

فهرس المحتويات


| العنوان | الصفحة |
|---|---|
| شكر وتقدير | |
| الاهداء | |
| فهرس المحتويات | I |
| فهرس الجداول | IV |
| فهرس الاشكال | V |
| المقدمة العامة | أ- هـ |
| الفصل الاول: اساسيات حول الرقابة الخارجية والحوكمة المصرفية | |
| تمهيد | 07 |
| المبحث الاول: اساسيات حول الرقابة الخارجية على البنوك التجارية | 08 |
| المطلب الاول: الرقابة الخارجية على البنوك التجارية | 08 |
| اولا: تعريف البنك المركزي | 08 |
| ثانيا: مفهوم الرقابة الخارجية | 09 |
| المطلب الثاني: الأساليب المتبعة في تطبيق الرقابة الخارجية والدعائم الأساسية لرقابة المصرفية الفعالة | 11 |
| اولا: الأساليب المتبعة في تطبيق الرقابة الخارجية | 11 |
| ثانيا: الدعائم الأساسية لرقابة المصرفية الفعالة | 13 |
| المبحث الثاني: اساسيات حول الحوكمة المصرفية | 16 |
| المطلب الاول: مفهوم الحوكمة المصرفية | 16 |
| اولا: تعريف الحوكمة المصرفية | 16 |
| ثانيا: أهمية الحوكمة المصرفية | 17 |
| ثالثا: اهداف الحوكمة المصرفية | 18 |
| المطلب الثاني: مبادئ ومحددات الحوكمة المصرفية ودوافع تطبيقها | 19 |
| اولا: مبادئ الحوكمة المصرفية | 19 |

| | |
|---|---|
| ثانيا: محددات الحوكمة المصرفية | 20 |
| ثالثا: دوافع تطبيق الحوكمة المصرفية | 21 |
| المبحث الثالث: دور الرقابة الخارجية في تفعيل الحوكمة المصرفية | 23 |
| المطلب الاول: دور البنك المركزي في تفعيل الحوكمة المصرفية | 23 |
| أولا: رقابة البنك المركزي | 23 |
| ثانيا: دور القواعد الاحترازية في تحقيق الحوكمة المصرفية | 26 |
| المطلب الثاني: دور الرقابة الخارجية في تفعيل الحوكمة المصرفية | 29 |
| أولا: دور الرقابة الخارجية في تعزيز المساءلة | 29 |
| ثانيا: دور الرقابة الخارجية في تعزيز الشفافية | 30 |
| المطلب الثالث: دور التدقيق الخارجي في تطبيق الحوكمة المصرفية | 31 |
| اولا: مفهوم التدقيق الخارجي | 31 |
| ثانيا: أهمية التدقيق الخارجي في تطبيق الحوكمة ومساهمته في تحسين جودة القوائم المالية | 32 |
| خلاصة الفصل الاول | 34 |
| الفصل الثاني: دور رقابة بنك الجزائر في تعزيز الحوكمة المصرفية | |
| تمهيد | 36 |
| المبحث الاول: الرقابة الخارجية لبنك الجزائر | 37 |
| المطلب الاول: لمحة عن بنك الجزائر | 37 |
| اولا: نشأة وتعريف بنك الجزائر | 37 |
| ثانيا: وظائف بنك الجزائر | 38 |
| ثالثا: الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر | 40 |
| المطلب الثاني: أنواع وهيئات الرقابة الخارجية لبنك الجزائر | 40 |
| اولا: أنواع الرقابة الخارجية لبنك الجزائر | 41 |
| ثانيا: هيئات الرقابة الخارجية لبنك الجزائر | 43 |
| المبحث الثاني: الحوكمة المصرفية في الجزائر | 45 |
| المطلب الأول: دوافع تطبيق الحوكمة المصرفية في الجزائر | 45 |

| | |
|---|---|
| اولا: أزمات البنوك الخاصة والعامة | 45 |
| ثانيا: الضعف الهيكلي لنظام المصرفي | 47 |
| ثالثا: ضعف حوكمة النظام المصرفي | 48 |
| المطلب الثاني: مساهمة بنك الجزائر في تعزيز الحوكمة المصرفية | 49 |
| أولا: القوانين واللوائح المعززة للحوكمة المصرفية | 49 |
| ثانيا: اليات ومبادئ الحوكمة المصرفية | 51 |
| ثالثا: الإطار التوجيهي للحوكمة المصرفية | 53 |
| المبحث الثالث: الرقابة الخارجية لبنك الجزائر ودورها في تفعيل الحوكمة المصرفية | 56 |
| المطلب الاول: تحديات الحوكمة المصرفية ومكافحتها في الجزائر | 56 |
| اولا: تحديات تطبيق الحوكمة المصرفية | 56 |
| ثانيا: جهود مكافحة تحديات الحوكمة | 58 |
| ثالثا: تحديات اعداد دليل موحد للحوكمة المصرفية | 59 |
| المطلب الثاني: الرقابة الميدانية لمؤشرات الصلابة المالية في البنوك التجارية (2019_2023) | 60 |
| اولا: حالات عدم الامتثال لمتطلبات القواعد الاحترازية للقطاع المصرفي | 60 |
| ثانيا: مؤشرات الصلابة المالية للبنوك التجارية | 62 |
| ثالثا: نسب الملاءة المصرفية للبنوك التجارية | 63 |
| المطلب الثالث: دور بنك الجزائر في تعزيز الحوكمة المصرفية | 64 |
| اولا: المعايير التي تساهم في مهنة محافظي الحسابات | 64 |
| ثانيا: تعزيز الحوكمة المصرفية من خلال الرقابة والاشراف المصرفي | 65 |
| خلاصة الفصل الثاني | 67 |
| الخاتمة العامة | 68 |
| قائمة المراجع | 72 |
| ملخص الدراسة | |

## فهرس الجداول


| الرقم | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | حالات عدن الامتثال للقواعد الاحترازية (2019_2023) | 60 |
| 02 | مؤشرات الصلابة المالية (2019_2023) | 62 |
| 03 | نسب الملاءة المصرفية (2019_2023) | 63 |

## فهرس الاشكال


| الرقم | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | أساليب الرقابة الخارجية | 13 |
| 02 | اهداف الحوكمة المصرفية | 18 |
| 03 | محددات الحوكمة المصرفية | 21 |
| 04 | دوافع تطبيق الحوكمة المصرفية | 22 |
| 05 | تطور معدل القروض المتعثرة في القطاع المصرفي (2019_2023) | 61 |
| 06 | نسب الملاءة الكلية (2019_2023) | 63 |

**المقدمة العامة**

يعتبر النظام المصرفي أساس مهم في الحياة الاقتصادية في أي بلد نظرا لدوره الفعال في تعبئة المدخرات المالية وتوجيهها لمختلف النشاطات الاستثمارية المختلفة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة الى توفير منتوجات مصرفية متنوعة وخلال العقود الأخيرة شهد الاقتصاد العالمي العديد من التقلبات والتغيرات والتطورات السريعة، وعلى راسها التقدم التكنولوجي الهائل الذي استفادت منه البنوك، وابتكار أدوات مالية جديدة، بالإضافة الى انفتاح الأسواق المالية على بعضها البعض في مختلف الدول وبصورة غير مألوفة، وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية الا انه هناك بعض الاثار السلبية تمثلت خاصة في سلسلة الازمات المالية التي كانت في العديد من الدول سواء المتقدمة او النامية بحيث تشاركت هذه الازمات في ضعف فعالية الرقابة والاشراف ونقص الشفافية والافصاح.

في ظل هذه التغيرات، تطورت المؤسسات المصرفية وتعاظمت أدوارها، الامر الذي استدعى ضرورة الاهتمام بها من اجل تحقيق اعلى درجات الرقابة فيها وصولا الى الأهداف المرجوة هذا ما جعل الحاجة الملحة لضرورة توفير معايير دولية يمكن الارتقاء بها بالعمل المصرفي ورقابته وتحسين أدائه، حيث الزمت هذه الدول بتعزيز دور البنوك المركزية باعتبارها سلطة الاشراف والرقابة على البنوك والمؤسسات المالية، وترسيخ دعائم الاستقرار الاقتصادي والنقدي والمصرفي، وذلك من خلال دعم استقلالية البنوك المركزية من اجل ضمان الكفاءة والفعالية، وتوسيع صلاحياته وسلطته الاشرافية .

وقد شهد القطاع المصرفي في الجزائر خلال السنوات الأخيرة، تطورات نوعية مست الدور الرقابي لبنك الجزائر. بحيث أصبح يتماشى مع معايير الرقابة الدولية وفي مقدمتها معايير لجنة بازل، من خلال اصدار عدة قوانين وتشريعات تصب جميعها في تفعيل الدور الرقابي للبنك المركزي، بموجب القانون 90_10 من خلال القوانين والتشريعات التي جاء بها لتعزيز استقلالية البنك المركزي وتدعيم دوره في المنظومة المصرفية، رغم ذلك بدأت تظهر بوادر الهشاشة والضعف داخل المنظومة المصرفية مع توالي المشاكل وافلاس البنوك ما يعكس ضعف رقابة واشراف بنك الجزائر وغياب تجسيد الحوكمة المصرفية في البنوك مما أدى ببنك الجزائر بتكييف قوانينه ونظمه لما تنص عليه الحوكمة المصرفية.

**1. الاشكالية:**

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية الاتية:

- **ما هو دور الرقابة الخارجية لبنك الجزائر في تعزيز الحوكمة المصرفية في المنظومة المصرفية؟**

**2. الأسئلة الفرعية:**

من خلال الإشكالية سابقة يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي الأسباب التي أدت ببنك الجزائر لتطبيق الحوكمة المصرفية؟
- كيف ساهم بنك الجزائر في تعزيز الحوكمة المصرفية؟
- هل أدت رقابة بنك الجزائر الى تفعيل الحوكمة المصرفية في الجزائر بشكل والمستوى المطلوب؟

**3. فرضيات الدراسة:**

- تعتبر الحوكمة المصرفية أداة استباقية لمواجهة الازمات المالية والمصرفية هذا ما أدى بالجزائر الى ضرورة تطبيق الحوكمة المصرفية.
- ساهم بنك الجزائر في تعزيز الحوكمة المصرفية من خلال عدة قوانين وتوجيهات وتعديلات ونظم لتفعيل الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية.
- من خلال جهود بنك الجزائر جسدت الحوكمة المصرفية في الجزائر بالشكل والمستوى المطلوب.

**4. أهمية الدراسة:**

تتمثل أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه رقابة بنك الجزائر لتفعيل وتعزيز الحوكمة في المنظومة المصرفية الجزائرية وفق المعايير الدولية الرائدة بإضافة لإبراز ما يلي:

- اظهار الدور الذي تلعبه الحوكمة المصرفية في المنظومة المصرفية لضمان سلامتها.
- معرفة جهود بنك الجزائر في سن القوانين والتشريعات المعززة للحوكمة المصرفية.
- معرفة مدى تطبيق الحوكمة المصرفية في الجزائر ودورها في دعم صلابة النظام المصرفي.

**5. اهداف الدراسة:**

تتمثل الأهداف المرجوة من هذا البحث فيما يلي:

- ابراز أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية في البنوك.
- ابراز دور الرقابة الخارجية للبنوك المركزية في تفعيل الحوكمة المصرفية.

- توضيح دور البنوك المركزية لما لها أهمية في منظومة المصرفية.
- معرفة دور الرقابة التي يقوم بها بنك الجزائر وجهوده في تعزيز مبادئ الحوكمة المصرفية في المنظومة مصرفية، سبب الازمات التي واجهتها، مع إيجاد الطريق لإعداد دليل موحد للحوكمة المصرفية في الجزائر مع مراعاة خصوصية البيئة الجزائرية لمواكبة التطورات العالمية.

**6. مناهج الدراسة:**

في الإطار الالمام بجميع جوانب هذا الموضوع ومعالجة الإشكالية والأسئلة حول هذا الموضوع ولاختبار الفرضيات للوصول الى نتائج تم اعتماد على المناهج التالية:

- المنهج التاريخي: تم استخدام المنهج التاريخي من خلال تناول نشأة بنك الجزائر والبنك المركزي....
- المنهج الوصفي التحليلي: من خلال تحليل بيانات وجداول وأعمدة بيانية لمؤشرات الصلابة المالية في القطاع المصرفي الجزائري، وجمع المعلومات ومصطلحات والمفاهيم متعلقة بالرقابة والحوكمة المصرفية ودور الرقابة في تعزيز بالاعتماد على مختلف المصادر من: كتب، مجلات، ملتقيات، مواقع الكترونية، تقارير بنك الجزائر، اطروحات ورسائل تخرج.

**7. دوافع الدراسة:**

انقسمت الى دوافع شخصية وأخرى موضوعية لاختيار الموضوع كما يلي:

- الدوافع الموضوعية: باعتبار ان الموضوع في صلب التخصص.
- الدوافع الشخصية: الرغبة في البحث في هذا الموضوع ومعرفة جميع جوانبه.

**8. الدراسات السابقة:**

**_ الدراسات العربية:**

1. **8_1 خولة قرة ومقدم عبيرات _"تحديات حوكمة الجهاز المصرفي الجزائري في ضوء التوجهات المصرفية العالمية"** _ مجلة الأبحاث الاقتصادية المعاصرة _ المجلد السادس _ العدد الثاني _ جامعة سطيف _ مخبر دراسات التنمية الاقتصادية _ 2023. تهدف هذه الدراسة الى تحليل واقع الحوكمة في القطاع المصرفي الجزائري ، و تماشيه مع التوجهات الدولية في هذا المجال كحاجة ملحة في سبيل تحسين ودعم استقراره، خاصة في اعقاب الانهيارات التي عرفها هذا القطاع الحساس والتي كان لها انعكاسات سلبية على الاقتصاد والتنمية، و هو التوجه الذي تدل عليه الإصلاحات والقوانين التي اتخذتها السلطات.

**8_1 ا محمد عبد الحفيظي ،"دور البنك المركزي في إرساء قواعد الحوكمة المصرفية –حالة الجزائر– " 2014** رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03 ، وتهدف هذه الدراسة الى الوقوف على الجوانب الفكرية المتعلقة بالحوكمة المصرفية و المؤسسية على الصعيد العالمي والعربي والبحث على إيجاد السبل والاليات لإرساء وتعزيز الحوكمة في البيئة المصرفية الجزائرية حتى تستطيع مواكبة التطورات الحاصلة في البيئة العالمية وتوفير قواعد السلامة للنظام المصرفي بالإضافة الى استعراض الجوانب العلمية المتعلقة بالحوكمة المصرفية و المؤسسية استنادا الى بعض التجارب الدولية.

**8_2 جمال العسالي، تطبيق حوكمة الشركات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كألية لتحسين الأداء الاقتصادي** ، جامعة الجزائر 03، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه ، سنة2019: تهدف هذه الدراسة الى تحديد مدى مساهمة تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية لتحسين الأداء باعتبارها احدى اليات والنظم التسييرية الجديدة التي كانت فعالة.

ونتج عن هذه الدراسة عدة نتائج منها:

- التعريف أكثر بمفهوم ميثاق الحكم الراشد في الجزائر من قبل السلطات المخولة بذلك.
- نشر ثقافة الحوكمة من خلال انشاء معاهد متخصصة بالحوكمة، تعمل على اعداد برامج لتوعية المديرين ومجالس الإدارة.

**_ الدراسات الاجنبية:**

**8_3 strengthening banking sector governance: challenges and solutions future business journal (2023)** تسلط الضوء على التحديات و الحلول المتعلقة بتعزيز حوكمة القطاع المصرفي. تشير الى ان الامتثال لمعايير الحوكمة امر أساسي لنجاح البنوك الخاصة، وتؤكد على دور الأطر التنظيمية مثل متطلبات بازل في تعزيز مرونة واستقرار النظام المصرفي. كما توصي بزيادة الوعي العام وفهم ثقافة الحوكمة، وتعزيز النظام القانوني من خلال توجيهات ولوائح قابلة لتنفيذ، والاستثمار في تطوير القوى العاملة.

**8_4 bank governance, regulation supervision, and risk reporting: evidence from operational risk disclosures in European bank 2013 احمد بركات وخالد حسين** تبحث هذه الدراسة في تأثير الحوكمة المصرفية والتنظيم والرقابة على جودة الإفصاح عن المخاطر التشغيلية في البنوك الأوروبية. تجد الدراسة ان البنوك ذات استقلالية مجلس الإدارة، وملكية خارجية مركزة، ولجنة

تدقيق نشطة، تعمل تحت تنظيمات نعزز المنافسة المصرفية، تقدم تقارير مخاطر تشغيلية ذات جودة اعلى. كما تشير الى ان دور المشرفين المصرفيين المستقلين يساهم في تحسين جودة الإفصاح عن المخاطر.

- حيث ان دراسة دور الرقابة الخارجية في تفعيل الحوكمة المصرفية أدت الى معرفة الدور الذي تلعبه رقابة بنك الجزائر في المنظومة المصرفية الجزائرية لتعزيز الحوكمة المصرفية من خلال عدة إجراءات وأساليب يتبعها بنك الجزائر، غير ان هذه الدراسة لازلت لم تحقق الهدف المرجو والمطلوب لعدم توفر البيئة المناسبة وسبل الوصول لتفعيل الجيد للحوكمة المصرفية في الجزائر.

**9. خطة الدراسة:**

تم تقسيم البحث الى قسمين حيث تناولت العناصر التالية:

- **الفصل الاول:** من خلال هذا الفصل سيتم التعرض الى اهم المفاهيم حول الحوكمة المصرفية والرقابة الخارجية، وإبراز الدور الذي تلعبه الرقابة الخارجية في تعزيز الحوكمة المصرفية.
- **الفصل الثاني:** سيتم التعرض من خلال هذا الفصل الى الحوكمة المصرفية في الجزائر ورقابة بنك الجزائر واهم الجهود المبذولة من طرفه لتجسيد مبادئ الحوكمة في المنظومة المصرفية، ومعرفة مدى تطبيق الحوكمة المصرفية في المنظومة المصرفية الجزائرية.

**10. صعوبات الدراسة:**

دراسة موضوع الرقابة الخارجية ودورها في تعزيز الحوكمة المصرفية له عدة صعوبات منها: ندرة الكتب الملمة بهذا الموضوع مقارنة بالمقالات العلمية المتوفرة فيه، صعوبات الحصول على المعلومات من مصادرها الرسمية، عدم وجود ميثاق للحوكمة المصرفية في الجزائر مما يصعب من المعرفة الفعلية لمدى بلوغ الحوكمة المستويات المطلوبة.

# الفصل الأول: اساسيات حول الرقابة الخارجية والحوكمة المصرفية

## الفصل الأول: اساسيات حول الرقابة الخارجية والحوكمة المصرفية

**تمهيد:**

تعد الحوكمة المصرفية ذات أهمية كبيرة في مختلف دوا العالم ولدى معظم البنوك، خاصة بعد الازمات المالية العالمية التي مست النظام المصرفي. وبتالي فان مفهوم الحوكمة المصرفية حظي باهتمام كبير لما له من مساهمة فعالة في تحسين السير والأداء في المنظومة المصرفية مما يساعدها في إدارة مخاطرها ومواجهتها وحماية المودعين من الإفلاس، ولزيادة مكانتها في الأسواق المالية العالمية؛ ونتيجة لتطورات السريعة في هذه الأخيرة وعولمة التدفقات المالية أدى ذلك للاهتمام بمبادئ الحوكمة المصرفية. مما زاد الحاجة لنظم الاشراف والرقابة من قبل البنوك المركزية خصوصا على صعيد الرقابة الخارجية بما يساهم في الحفاظ على سلامة القطاع المصرفي من خلال عدة أساليب واليات الحديثة لرقابة الخارجية وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات والتعليمات تتعلق بالحوكمة المصرفية.

في هذا الفصل وبالاعتماد على ما سبق سنتطرق الى ما يلي:

- **أساسيات حول الرقابة الخارجية في البنوك التجارية؛**
- **أساسيات حول الحوكمة المصرفية؛**
- **دور الرقابة الخارجية في تعزيز الحوكمة المصرفية.**

## المبحث الأول: اساسيات حول الرقابة الخارجية في البنوك التجارية

يعتبر البنك المركزي السلطة النقدية الوحيدة، بحيث يقوم بالرقابة المصرفية على البنوك التجارية وبدورها تنقسم الى رقابة داخلية ورقابة خارجية. فالرقابة الخارجية تضمن حسن سير وتطبيق القوانين والأنظمة التي تخضع لها البنوك والمؤسسات المالية ومعاقبة المخالفات المثبتة.

### المطلب الأول: الرقابة الخارجية على البنوك التجارية

تعد الرقابة الخارجية من بين اهم أساليب الرقابة التي يعتمدها البنك المركزي لرقابة والاشراف على البنوك التجارية باعتباره السلطة النقدية بحيث ان الرقابة الخارجية تحرص على تحسين أداء المؤسسات في المنظومة المصرفية.

#### أولا: ماهية البنك المركزي

يعتبر البنك المركزي رمز السيادة الوطنية والاستقرار المالي في المنظومة المصرفية والبلاد ككل فهو بمثابة مؤسسة وطنية تحمي الاستقرار النقدي لدولة.

#### 1_ تعريف البنك المركزي

تعددت تعاريف البنك المركزي باعتباره رمز السيادة الوطنية والاستقرار المالي والاقتصادي ومن خلال ما يلي يمكن تعريفه كالتالي:

– البنك المركزي هو المؤسسة التي تشغل مكانا رئيسيا في سوق النقد وهو الذي يقف على قمة النظام المصرفي. وبعكس الحالة بالنسبة للبنك التجاري فمن المسلم به ان الهدف الرئيسي لسياسة البنك المركزي حتى بلاد الرأسمالية ليس له تحقيق اقصى ربح منه بل خدمة الصالح الاقتصادي العام[1].

– البنك المركزي هو المؤسسة التي تمثل السلطة التنفيذية في الاقتصاد والتي تقف على قمة هرم النظام المصرفي بسوقيه النقدي والمالي.[2]

---

[1] حمزة سايح –"**علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية ضمن قانون النقد والقرض 90/10 "–** مجلة الدراسات في الوظيفة العامة – المجلد التاسع – العدد الأول – المركز الجامعي نور البشير بالبيض – 2013، ص: 105.

[2] عمار زعبي وامنة سلطاني **«دور البنك المركزي في تنفيذ السياسة النقدية في التشريع الجزائري"** _المجلة الاكاديمية للبحوث القانونية والسياسية _ المجلد الرابع _ العدد الثاني _2020_ ص: 724.

– يعرف على انه المؤسسة التي تتربع على مركز النظام المالي لتضمن القواعد وتراقب العرض النقدي وهو المؤسسة التي تكون اهلا لضمان الثقة للنقود في البلد.[1]

ومنه يمكن القول ان البنك المركزي هو بنك البنوك والسلطة المسؤولة عن النقد والائتمان في البلد، ويعتبر أيضا بمثابة النظام النقدي والمالي للدولة.

**2_ خصائص البنك المركزي**

للبنك المركزي عدة خصائص نذكر منها ما يلي: [2]

– يتمتع البنك المركزي بقدرة تحويل الأصول أي تحويلها من أصول حقيقية الى أصول نقدية.

– يتميز البنك المركزي عن غيره من البنوك بما يعرف عند الوحدة فهو مؤسسة وحيدة تقوم بإصدار النقود وتشرف على الائتمان.

– يعتبر مؤسسة قادرة على تحويل الأصول الحقيقة الى أصول نقدية وهو المهيمن على شؤون النقد والائتمان.

– يمثل الصدارة وقمة الجهاز المصرفي لما له من سلطة رقابية عليا دون سواه.

**ثانيا: مفهوم الرقابة الخارجية**

تعد الرقابة الخارجية من بين أساليب المتبعة التي يعتمدها البنك المركزي للإشراف على البنوك التجارية ومنه فالرقابة الخارجية تتحقق من خلال التنفيذ وفقا للتعليمات والقواعد الموضوعة لاكتشاف نقاط الضعف ومعالجتها.

**1_ تعريف الرقابة الخارجية**

ويمكن تعريف الرقابة الخارجية كالتالي:

– تعرف الرقابة الخارجية (الرقابة المالية) هي الرقابة التي تمارسها جهات متخصصة ومستقلة عن الإدارة (تمارسها أجهزة من خارج السلطة التنفيذية على السلطة التنفيذية) هذه الأجهزة مستقلة ماليا وإداريا عن السلطة التنفيذية. [3]

---

[1] الطيب فنان ونوال بوشنتوف _" **أثر استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية في الجزائر**" _ Maghreb review of economics Sand management _ المجلد الرابع _ العدد الثاني _ 2017_ ص: 101.

[2] عمار زعبي وامنة سلطاني _" **مرجع سبق ذكره**" _ ص: 726.

[3] وعد هادي عبد الحساني – "**الرقابة الخارجية وأثرها في تقييم أداء الرقابة الداخلية**" – 2016 –ص: 4.

– تعرف الرقابة الخارجية اجرائيا بانها عملية التي يتم من خلالها تقويم أداء المؤسسة ومراجعة بياناتها المالية وغير المالية وذلك بهدف التأكد من ان المؤسسة في الطريق الصحيح. كما ان الرقابة الخارجية تسهم في تقديم تقارير لصناع القرار في المؤسسة مما يسهل عملية اتخاذ القرار الملائم. [1]

ويمكن أيضا تعريفها كالتالي:[2]

– بانها عبارة عن الإجراءات والوسائل التي تتبعها للتأكد من ان تنفيذ الاعمال يتم وفق الخطط، والمناهج الموضوعة لذلك بدون أخطاء ومخالفات، وبشكل يؤدي الى تحقيق الأهداف الموضوعة للعمل التي تتم مراقبته.

– بل تجاوز هذا مفهوم الى تقييم اعمال الاجهزة المقصودة بالرقابة وقياس مدى كفاءتها وقدرتها لتحقيق الاهداف، والتأكد من ان الأهداف المتحققة هي ما كان يجب تحقيقه وأنها وفق الخطط الموضوعة، وبالأوقات المحددة.

ومنه يمكن تعريف الرقابة الخارجية بانها الرقابة التي تمارس على السلطة التنفيذية، وتكون هذه الرقابة مستقلة أي تمارسها أجهزة خارج السلطة التنفيذية، وتعتبر مجموعة القواعد التي تسهر على تنفيذ الأهداف المسطرة من قبل الإدارة لتسهل عملية اتخاذ القرار المناسب ومعالجة الأخطاء والانحرافات.

## 2_ اهداف الرقابة الخارجية

تنقسم اهداف الرقابة الخارجية الى اهداف رئيسية واهداف فرعية لتكون كالتالي:

- **الأهداف الرئيسية:**

من بين اهم الأهداف لرقابة الخارجية والتي تعتبر رئيسية ما يلي: [3]

- الحفاظ على استقرار النظام المالي والمصرفي، ويتضمن ذلك تجنب مخاطر الإفلاس في البنوك من خلال الاشراف على ممارسات المؤسسات المصرفية.
- ضمان كفاءة عمل الجهاز المصرفي، يتم ذلك من خلال الحسابات والمستندات الخاصة بالبنوك للتأكد من جودة الأصول وتجنب تعرضها للمخاطر.

---

[1] ميسون لطفي شبطات – "**أثر الرقابة الخارجية على ترشيد الانفاق في المؤسسات الحكومية** "–(AJSP) Arab journal for scientifique – المجلة العربية للنشر العلمي –العدد أربعون –2 شباط 2022، ص: 214.

[2] محمد أجمد عبد النبي– "**الرقابة المصرفية**" – زمزم ناشرون وموزعون– الأردن – عمان– 2012، ص: 54.

[3] محمد احمد عبد النبي – "**مرجع سابق**"، **ص**: 42_43.

- حماية المودعين: يتم ذلك من خلال تدخل السلطات الرقابية لفرض سيطرتها واتخاذ الإجراءات المناسبة لتفادي المخاطر المحتملة.

- **الأهداف الفرعية:**

يمكن تلخيصها فيما يلي:

- التحقق من صحة ودقة وصدق البيانات المحاسبية المثبتة بدفاتر ومدى الاعتماد عليها.
- اعتماد الإدارة عليها في تقرير ورسم السياسات الإدارية واتخاذ القرارات حاضرا او مستقبلا .
- مراقبة الخطط ومتابعة تنفيذها ومدى تحقيق الأهداف وتحديد الانحرافات وأسبابها وطرق معالجتها .
- تقييم نتائج الاعمال وفقا للأهداف المسطرة .

**المطلب الثاني: الأساليب المتبعة في تطبيق الرقابة الخارجية والدعائم الأساسية لرقابة المصرفية الفعالة.**

يمارس البنك المركزي عدة أنواع او أساليب مختلفة للرقابة على البنوك التجارية، وبدورها تنقسم الى الرقابة المكتبية والرقابة الميدانية من اجل الحفاظ على سلامتها ومتانة الوضع المالي لكل بنك، بالإضافة الى اعتماد البنك المركزي عدة دعائم لرقابة المصرفية من قبل لجنة " بازل " لتكون رقابة مصرفية فعالة.

**أولا: الأساليب المتبعة في تطبيق الرقابة الخارجية**

تخضع البنوك التجارية الى نوعين من الأساليب للرقابة الخارجية هما كتالي:

**1_ الرقابة المكتبية**

يمكن الإشارة الى ان الرقابة المكتبية للبنك المركزي تكون كما يلي: [1]

- تشمل الرقابة المكتبية مراجعة وتحليل البيانات المالية التي تقدم الى السلطات الرقابية من قبل البنوك. يسهل تحليل هذه البيانات المالية عملية الرقابة على أداء البنوك، وبتالي يمكن معرفة المشاكل التي قد تحدث على اعمال البنوك.
- ان هذا النوع من الرقابة يجعل من عملية الرقابة الميدانية عملية فعالة، ومنه يمكن المدققين من مقارنة أداء البنوك ومعرفة الاتجاه الذي تتجهه.

[1] إبراهيم الكرا سنة –" **اطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر" –** صندوق النقد العربي – أبو ظبي – الامارات العربية المتحدة – www.basicandcontemporaryfraneworksinbankingsupervisionandriskmangment.com – في 16/03/2025 – على ساعة 34: 13، ص: 17.

– ان فعالية الرقابة المكتبية تعتمد بالدرجة الأولى على مدى صحة ودقة ومصداقية البيانات التي تقوم البنوك بتزويد السلطات الرقابية بها.

– قد تكون الرقابة المكتبية مفيدة في تحليل بعض القضايا، الا انها قد لا تكون مجدية في تحليل بعض القضايا مثل قوة الإدارة والمخاطر بمختلف انواعها.

كما يمكن اعتبار الرقابة المكتبية بانها:[1]

– تستند الرقابة المكتبية على النسب القانونية المحددة في قانون البنوك ومطابقتها مع ما ترسله البنوك من البيانات بصفة مستمرة.

– تتطلب الرقابة المكتبية الا يكون هناك أي حدود او قيود على الإفصاح عن البيانات او المعلومات التي يتطلبها البنك المركزي الذي يتمتع بالحرية التامة في الاطلاع على هذه البيانات وتحديد الوقت المناسب الذي يمكنه من تحقيق الأهداف الرقابية الخاصة به.

وبتالي فان هذه البيانات التي يلتزم بها البنك تجاه البنك المركزي تجعل عملية الرقابة الميدانية عملية فعالة، وكذلك لمقارنة أداء هذه البنوك لبعضها البعض من اجل احاطة العميل بوضعها والاتجاه الذي تتجهه هذه البنوك.

**2_ الرقابة الميدانية**

بالإضافة الى الرقابة المكتبية هناك أيضا أسلوب اخر وهو الرقابة الميدانية وتكون كما يلي: [2]

– ان التحليل الميداني للبنك يسمح بمراجعة صحة كل المعلومات الى البنك المركزي التي تمت الرقابة المكتبية على اساسها، والوقوف على مدى كفاية نظم الرقابة الداخلية الموجودة في البنوك.

– الاطلاع على مختلف الحسابات والتأكد من احترام القوانين المنظمة للبنوك فيما يتعلق بتسيير العمليات التجارية.

– تسمح برصد الوضعية المحاسبية وإدارية وتقييمها، من اجل التأكد من مدى صحة المعاملات بفحص مختلف القوائم المالية التي لها علاقة بالوضع المالي للبنك.

– لا تقتصر الرقابة الميدانية على الزيارات الدورية فقط بل الغير دورية ايضا، لفحص أوضاعها المالية والوقوف على مدى تطبيقها للأحكام والقوانين الموضوعة والتعليمات الصادرة بموجبه.

---

[1] نور الهدى عبد العاظم راضي – "**أساليب الرقابة المصرفية "–** مجلة بحوث الشرق الأوسط – العدد 52 – جامعة بغداد – 2019، ص: 434.

[2] "**نفس المرجع السابق**"، ص ص: 434_436.

وتكمن أهمية الرقابة الميدانية في انها تتم من طرف اشخاص غير متحيزين لاحد وهدفهم الأول التأكد من تطبيق البنوك للتعليمات والقوانين، كما انه يكون ذو كفاءة وخبرة مصرفية.

فوفقا للمعايير الدولية للرقابة المصرفية فان السلطة الرقابية تستخدم مجموعة من الأدوات واليات لتطبيق الإجراءات الرقابية، وتستخدم الموارد الرقابية بشكل جيد بما يتناسب والمخاطر في البنوك، وان تستخدم مزيجا من الرقابة المكتبية والرقابة الميدانية لتقييم حالة البنوك والتأكد من المعلومات التي قدمتها البنوك لتكون ذات مصداقية ومراقبة متابعة البنوك للملاحظات الرقابية.

يمكن تلخيص أساليب الرقابة الخارجية في الشكل التالي:

**الشكل رقم (01): أساليب الرقابة الخارجية**

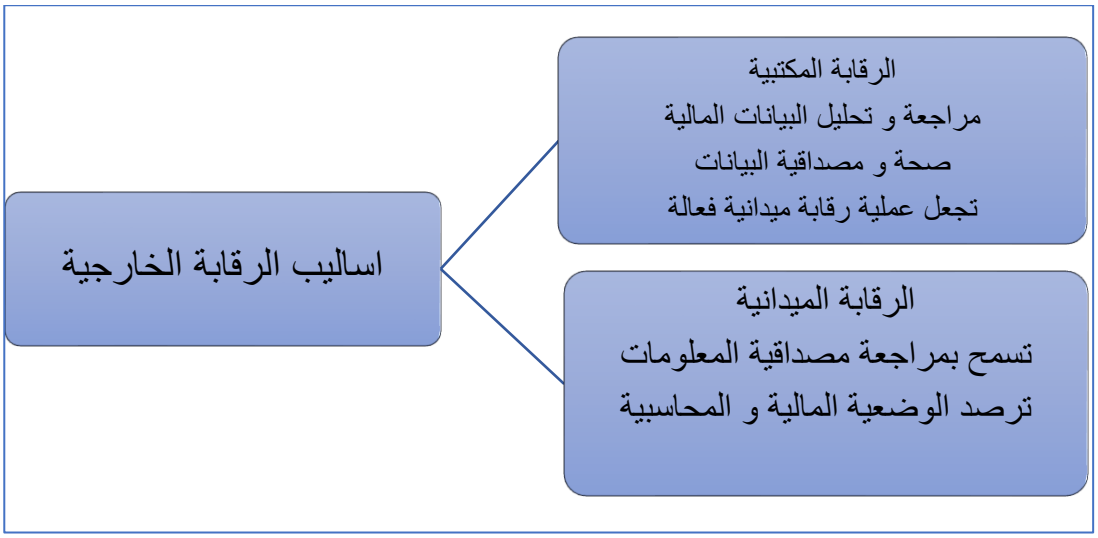


**المصدر**: من اعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات المقدمة في: نور الهدى عبد العاظم – "**أساليب الرقابة المصرفية**" – مجلة بحوث الشرق الأوسط – العدد52 – جامعة بغداد – 2019، ص: 435.

**ثانيا: الدعائم الأساسية لرقابة المصرفية الفعالة**

وتشمل هذه الدعائم المبادئ الأساسية التي اوصت بها لجنة " بازل " للرقابة المصرفية الفعالة ويمكن تصنيفها حسب التقسيمات التالية: [1]

- **الشروط التمهيدية لرقابة المصرفية الفعالة:**

[1] حورية حمني – "**اليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها _ حالة الجزائر**" – مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية – بنوك وتأمينات – كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير – جامعة منتوري قسنطينة – 2007، ص: 71_74.

– لابد من تعيين نظام الرقابة المصرفية لمسؤوليات واهداف واضحة لكل هيئة في نظام الرقابة. كذلك فان الإطار القانوني المناسب يعتبر ضروريا لتغطية ترخيص المؤسسة وحماية قانونية لسلطات الاحترازية.

- **الاعتماد وهيكل الملكية:** يندرج تحته ما يلي:

– مختلف الأنشطة المرخصة للمؤسسات الخاضعة للرقابة الاحترازية يجب ان تعرف، كما ان استخدام كلمة" بنك " لأغراض اجتماعية يجب ان يراقب بقدر المستطاع.

– لابد من السلطة المانحة للاعتماد بان تكون قادرة على تحديد معايير الكفاءة والاهلية، ورفض ترشيحات المؤسسة غير المرضية.

– على السلطات الرقابية ان تكون قادرة على فحص ورفض كل اقتراحات تسعى الى تحويل حصص مهمة من الملكية للغير او مساهمات البنوك المتواجدة.

– على السلطات الرقابية المصرفية لبنك ان تقدر على تحديد معايير لفحص عمليات التملك الكبيرة، والتيقن من عدم تعرضها لمخاطر مفرطة. ويجب ان لا تتعارض مع الرقابة الفعالة.

- **التنظيم والمتطلبات الاحترازية:** وتشمل ما يلي:

– على السلطات الرقابية ان تعين للبنوك متطلبات الأموال الخاصة الدنيا التي تعكس المخاطر التي تتعرض لها، مع الاخذ بعين الاعتبار قدرتها على امتصاص الخسائر.

– تكمن الأهمية لنظام الاحترازي في تقييم وبكل استقلالية إجراءات منح القروض والتوظيفات في البنوك.

– على سلطات الرقابة المصرفية ان تكون قادرة على التأكد من ان البنوك تتبع سياسات وتطبيقات مناسبة لتقييم نوعية الأصول وملاءمة احتياطاتها للخسائر على القروض.

– على السلطات الرقابية التأكد من ان البنوك تعد أنظمة المعلومات للإدارة والتي تسمح لهذه الأخيرة من تحديد المركزات في المحفظة.

– على السلطات الاحترازية اعداد معايير تشترط على البنوك ان تقرض المؤسسات والافراد حسب ظروف وشروط السوق، لتفادي مختلف التجاوزات.

– على السلطات الرقابية المصرفية التأكد من جاهزية البنوك بسياسات وإجراءات ملاءمة لمراقبة ومتابعة خطر الدول وخطر التحويل في أنشطتها الدولية للإقراض والتوظيف.

– على السلطات الرقابية التأكد من ان البنوك قد اعدت أنظمة تسمح بإجراء قياس دقيق لمخاطر السوق.

– على السلطات الرقابية المصرفية التأكد من ان البنوك قد اعدت سيرورة لتسيير المخاطر وانشاء تغطية براس مال إزاء هذه المخاطر عند الضرورة.

– على سلطات الرقابة التيقن من ان البنوك مجهزة بأنظمة رقابة داخلية مكيفة مع طبيعة واهمية نشاطاتها وتغطي عدة جوانب.

– على السلطات الرقابية التأكد من جاهزية البنوك بالمعايير الدقيقة لتعرف على الزبائن، لمنع استعمال البنك من طرف عناصر إجرامية وبتالي تضمن درجة عالية من الاخلاق والمهنية في القطاع المالي.

- **طرق الرقابة البنكية المستمرة:** وتحتوي على التالي:

– لابد ان تحتوي نظام الرقابة المصرفية الفعالة في ان واحد على الرقابة الميدانية والرقابة المستندية او المكتبية.

– على السلطات الرقابية المصرفية ان تحصل على عقود متناسبة مع إدارة البنك، ومعرفة واسعة بأنشطتها.

– على السلطات الرقابية ان تخصص وسائل فحص وتنظيم التقارير الاحترازية والدراسات الإحصائية المقدمة من طرف البنوك.

– على السلطات الرقابية ان تراجع المعلومات الاحترازية من خلال تفتيش ميدانية او بالاعتماد على المدققين الخارجيين.

– تعتبر الرقابة المصرفية أساسية في قدرة السلطات على مراقبة مجموعة مصرفية على أساس متين.

- **المتطلبات فيما يخص المعلومات:**

– على سلطات الرقابة المصرفية التأكد من تقيد كل بنك بدفاتره وسجلاته بطريقة مناسبة، وفقا لممارسات محاسبية متكاملة.

- **القدرات النظامية للسلطات الاحترازية:**

– على سلطات الرقابة المصرفية ان تمتلك أدوات مناسبة حتى تستخدم إجراءات تصحيحية عندما لا تعبئ البنوك المتطلبات الاحترازية.

- **النشاط المصرفي الدولي:**

– على السلطات الرقابية المصرفية ان تقوم بمراقبة شديدة اجمالية تضمن متابعة مناسبة وتطبيق القواعد الاحترازية لكل الجوانب في القطاع المصرفي على المستوى العالمي.

– على السلطات الرقابية المصرفية ام تشترط خضوع أنشطة البنوك الأجنبية العاملة على المستوى الوطني لمعايير أكثر صرامة مقارنة بالبنوك الاجنبية.

## المبحث الثاني: اساسيات حول الحوكمة المصرفية

سوف نتعرض في هذا المبحث الى مفهوم الحوكمة المصرفية والمبادئ العامة لها، كما سيتم التطرق لعناصر مختلفة منها المحددات وسيتم تسليط الضوء على الأهمية البالغة للحوكمة المصرفية وأهدافها، بالإضافة الى اهم الدوافع التي أدت الى ظهور او بروز مصطلح الحوكمة المصرفية.

### المطلب الأول: مفهوم الحوكمة المصرفية

مفهوم الحوكمة من المفاهيم الجديدة نوعا ما عالميا اذ بدا استخدامه مع نهاية الثمانينات من القرن الماضي وفيما يلي سنتعرض الى شرح هذا المصطلح جيدا.

#### اولا: تعريف الحوكمة المصرفية

يمكن تعريف الحوكمة المصرفية كالاتي:

- مجموعة من العلاقات التعاقدية التي تربط بين إدارة الشركات والمساهمين وأصحاب المصالح فيها، وذلك عن طريق الإجراءات والأساليب التي تستخدم لإدارة شؤون الشركة وتوجيه اعمالها من اجل ضمان تطوير الأداء والإفصاح والشفافية والمساءلة بها، وتعظيم فائدة المساهمين على المدى الطويل ومراعاة مصالح الأطراف المختلفة. [1]
- مجموعة من المبادئ والقواعد التي تعمل على تحقيق التوازن بين جميع الأطراف المتعاملة مع المؤسسة من الإدارة والمساهمين وأي أطراف أخرى ذات علاقة بمؤسسة. [2]
- وتعرف لجنة بازل للرقابة المصرفية حاكمية المصارف كالاتي: [3]

تعني الحاكمية بصفة عامة الإدارة الرشيدة وتحديد العلاقة بين شركاء المصرف، ومحاولة تلاقي تعارض المصالح وذلك من خلال هيكل تنظيمي محكم يحقق مصالح الجميع ويضمن إدارة

المصرف وخصوصا إدارة المخاطر بصورة واضحة وجيدة بما يؤمن المحافظة على استقرار النظام المصرفي.

---

[1] محمد حلمي الجيلاني – "**الحوكمة في الشركات** "– دار الاعصار العلمي – الطبعة الأولى –الأردن – 2015، ص: 30.

[2] ايمن هشام محمود عزر يل، برجو باي بن برداي – "**دور تطبيق حاكمية المؤسسة في جودة الأرباح** "– مجلة الاقتصاد والمالية – المجلد 4 – العدد1 –2018، ص: 10.

[3] حاكم محسن محمد، حمد عبد الحسين راضي – **حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطر** – دار يازوري العلمية للنشر – عمان – 2020، ص: 31.

– اذن، فالحوكمة هي مجموعة من القوانين والنظم والتدابير التي تهدف الى تحقيق الجودة والتميز في الأداء، عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط واهداف المؤسسة. [1]

ومنه يمكن القول ان الحوكمة بصفة عامة تعرف على انها مجموعة القواعد والاليات التي تتخذها إدارة المؤسسة للوصول الى الإدارة الرشيدة وتحقيق الأهداف المسطرة والمرجوة بالجودة المطلوبة.

**ثانيا: أهمية الحوكمة المصرفية**

تتمثل أهمية تطبيق الحوكمة المصرفية في كونها تعظم ثروة الملاك وتدعم المنافسة في الأسواق مالية العالمية في ظل استحداث أدوات جديدة، كما ان الحوكمة المصرفية تعطي المؤسسات أكبر قدر ممكن من التمويل اللازم ويخفض التكاليف، ويحقق أداء أفضل.

كما تعتبر الحوكمة المصرفية مهمة لاعتبار ان البنوك أكبر عرضة للصدمات المالية والعدوة المالية، بسبب نسبة الرافعة المالية المتواجدة على هيكل الميزانية العامة، وبالتالي فان الحوكمة المصرفية تحفظ للمالكين الحاليين السيطرة على البنك، فان البنوك تمارس دورا رقابيا على المقترضين من مخاطر الائتمان ومخاطر الاعسار المالي، ويكون ذلك من خلال توفر اليات الحوكمة. [2]

فالحوكمة المصرفية تستمد أهميتها من مجموعة من الجوانب نذكر منها تحقيق الاستقلالية لكافة العاملين في المؤسسة سواء على مستوى مجلس الإدارة والمديرين التنفيذين والعاملين بها، وضمان التطبيق الجيد لنظم الرقابة الداخلية.

[1] توا م زاهية – "**التطورات الحديثة للمراجعة الداخلية ومدى تطبيقها في البنوك الجزائرية** "– اطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه – نقود ومالية – علوم تسيير – جامعة الجزائر 03 – 2014/2015، ص: 59.

[2] طلال زغبة، محمد عريوة –" **أهمية تطبيق الحوكمة المصرفية في تحسين أداء البنوك التجارية دراسة حالة عينة من البنوك التجارية** "– مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية – المجلد 8 – العدد 1 – 2021، ص: 369.

**ثالثا: اهداف الحوكمة المصرفية**

يمثل الشكل التالي اهم اهداف الحوكمة المصرفية: [1]

**الشكل رقم (02): اهداف الحوكمة المصرفية**

**المصدر**: من اعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات المقدمة في: ناجي محمد فوزي خشبة، اميرة حسين محمد صالح– "**الحوكمة المصرفية ودورها في تحسين الأداء المصرفي دراسة ميدانية على الجهاز المصرفي العراقي**"– جامعة المنصور– 2022، ص: 7.

تسعى قواعد الحوكمة الى تحقيق جملة أخرى من الأهداف أبرزها ما يلي: [2]

- تحقيق العدالة والشفافية في المعاملات وحق المساءلة بما يسمح لكل مصلحة مراجعة الإدارة بحيث ان الحوكمة تقف على مواجهة الفساد ;
- تدعيم عنصر الشفافية في كافة معاملات البنك وعملياته، والإجراءات المحاسبية والتدقيق المالي على النحو الذي يمكن من ضبط عناصر الفساد ;
- تحقيق الحماية للمساهمين بصفة عامة وتعظيم عائده

كما نجد أيضا بعض الأهداف للحوكمة منها ما يلي:[3]

---

[1] ناجي محمد فوزي خشبة، اميرة حسين محمد صالح – "**الحوكمة المصرفية ودورها في تحسين الأداء المصرفي دراسة ميدانية على الجهاز المصرفي العراقي**"– جامعة المنصورة – 2022، ص: 7.

[2] جمال العسا لي – "**تطبيق حوكمة الشركات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتحسين الأداء الاقتصادي 2000-2014**" – أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علو الاقتصادية – جامعة الجزائر 3 – نقود مالية وبنوك – 2018/2019، ص: 11.

[3] محمد البشير بن عمر – "**دور حوكمة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية لتحسين الأداء المالي**" – أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم تسيير – جامعة قاصدي مرباح – مالية مؤسسة – 2016/2017، ص ص: 13_14.

– تسهيل وتنشيط أداء الاعمال التجارية من خلال انشاء وصيانة نظام الحوافز الذي يشجع المديرين على تحقيق اقصى قدر من الكفاءة التشغيلية للمؤسسة ;

– تحسين القدرة التنافسية للوحدات الاقتصادية امام المنافسة الأجنبية وزيادة قيمتها حيث هذا يؤدي الى خلق حوافز لتطوير وبناء تكنولوجيا حديثة لزيادة جودة المنتجات وتخفيض التكاليف الانتاجية.

**المطلب الثاني: مبادئ ومحددات الحوكمة المصرفية ودوافع تطبيقها**

تعمل الحوكمة المصرفية وفق عدة مبادئ لضمان تطبيقها بشكل فعال، كما انها تحتاج لمحددات تقوم عليها سيتم ذكرها في هذا العنصر ودوافع او أسباب تطبيقها.

**اولا: مبادئ الحوكمة المصرفية**

قامت لجنة بازل في 1999 بإصدار مبادئ خاصة بحوكمة المؤسسات المصرفية، حيث ان أي تقصير في تطبيق هذه المبادئ من شانه ان يؤدي بالبنك الى انهيار وفي حالات أخرى الى تهديد استقرار النظام المالي، لذا اقترحت لجنة بازل وثيقة " تعزيز حوكمة الشركات لمنظمات المصرفية " 1999 , تم تعديلها سنة 2006. قصد تعزيز سلامة النظام المصرفي لكن بعد ازمة 2007 , جاء اقتراح توجيهات 2010 جديدة ترتكز على هذه المبادئ على محاور التالية: [1]

– دور ومسؤوليات مجلس الإدارة: يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية، خاصة في وضع الإستراتيجية العامة للبنك ومصادقة عليها وإدارة المخاطر، بحيث يجب أيضا تعيين اشخاص الهامة في الإدارة العليا.

– دور ومسؤوليات الإدارة العليا للبنك: تعتبر طرفا أساسيا في قواعد الحوكمة المصرفية، ويتم أداء هذا الدور بالرقابة على المديريات واعمالها.

– دور المدققين الخارجيين والداخليين: دورهم حيوي بالنسبة لإرساء قواعد الحوكمة. لذا وجب نشر الوعي بهذه الأهمية لدى كافة الأطراف بالبنك .

– الإفصاح والشفافية: يجب التعمق في الشفافية تجاه المساهمين فهو أساس مهم للحوكمة المصرفية.

– دور السلطات الرقابية المصرفية: يجب اصدار سلسلة من التعليمات التي تسهر على تطبيق الأمثل لقواعد الحوكمة من طرف سلطات الرقابة المصرفية.

[1] قويدر بو رقبة واخرون – "**واقع الحوكمة المصرفية في النظام المصرفي الجزائري** "– مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة – المجلد 1 – العدد 1 – 2018، ص ص: 38_39.

- دور اللجان الاشرافية المختصة التابعة لمجلس الإدارة: يقوم مجلس الإدارة بتعيين لجانا خاصة للإشراف على أنشطة ومساعدة من خلال لجان مثل: "لجنة إدارة المخاطر، لجنة الترشيح".

من خلال المبادئ السابقة يمكن ان نقول بانها تسعى الى تحقيق الاستقرار المصرفي.

**ثانيا: محددات الحوكمة المصرفية**

يواجه التطبيق الجيدة للحوكمة المصرفية مجموعتان من المحددات هما:

**1_ المحددات الداخلية**

تتمثل في القواعد والأسس التي تحدد طريقة اتخاذ القرار وتوزيع السلطات بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين بما يؤدي الى تخفيض التعارض بين المصالح هذه الاطراف. [1]

وتتمثل المحددات الداخلية في: [2]

- القواعد والتعليمات والأسس التي تحدد أسلوب وشكل القرارات داخل المؤسسة ;
- الحوكمة تؤدي في النهاية الى زيادة الثقة في الاقتصاد القومي ;
- توزيع السلطات والمهام بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذين من اجل تخفيف التعارض بين مصالح الاطراف ;
- العمل على ضمان حقوق الأقلية وصغار المستثمرين.

**2_ المحددات الخارجية**

وتشير المحددات الخارجية الى: [3]

- القوانين المنظمة لنشاط الاقتصادي.
- كفاءة القطاع المالي (البنوك وسوق المال) في تمويل المشاريع.
- كفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية في احكام الرقابة على المؤسسات.

---

[1] زهراء جار الله حمو، نور نافع حسن – "**دور الحوكمة المصرفية في ترشيد القرارات المالية "–** مجلة الريادة للمال والاعمال – المجلد الثاني – العدد الأول – جامعة الحمدانية – 2021، ص : 142.

[2] محمد بشير بن عمر – "**دور الحوكمة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية لتحسين الأداء المالي للمؤسسة "–** أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير – جامعة قاصدي مرباح – مالية المؤسسة – 2016/2017، ص ص : 15 _16.

[3] جمال عسالي – "**تطبيق حوكمة الشركات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كألية لتحسين الأداء الاقتصادي في الجزائر 2000 _2014 "–** أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه – نقود ومالية – جامعة الجزائر 3 – 2018/2019، ص: 8.

- المناخ العام للاستثمار المنظم للأنشطة الاقتصادية في الدولة مثل القوانين والتشريعات المنظمة لسوق العمل والمؤسسات.

وتتبلور أهمية وجود محددات خارجية في ضمان السير حسب القوانين والقواعد التي تسير المؤسسة وأنشطتها، وبالتالي تخفيض التعارض بين المصالح العامة والخاصة.

ومن خلال الشكل التالي يمكن توضيح المحددات الأساسية للحوكمة:[1]

**الشكل رقم (03): محددات الحوكمة المصرفية**

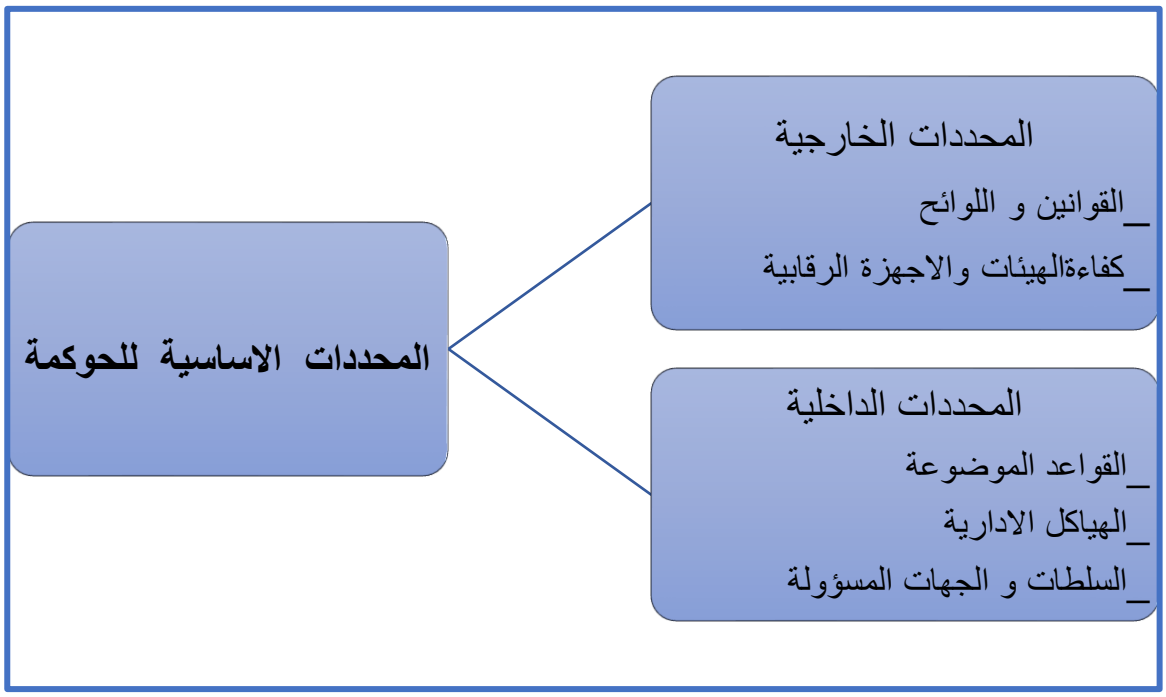


**المصدر**: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معلومات المقدمة في: محمد بشير بن عمر-"**دور الحوكمة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية لتحسين الأداء المالي للمؤسسة**"- أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علو التسيير - جامعة قاصدي مرباح-مالية مؤسسة- 2016/2017، ص: 17.

### ثالثا: دوافع تطبيق الحوكمة المصرفية

تعتبر الحوكمة المصرفية من بين الأساسيات لتقوية البنية الاقتصادية ومن بين اهم دوافع تطبيق الحوكمة في المصارف ما يلي: [2]

- زيادة التمويل وتخفيض تكلفة الاستثمارات واستقرار سوق المال والحد من الفساد.

[1] محمد بشير بن عمر - "**مرجع سابق** "، ص: 17.

[2] توا م زاهية - "**مرجع سابق** "، ص: 124.

- تشجيع المؤسسات العاملة بالإقراض على تطبيق الحوكمة مثل الإفصاح والشفافية والإدارة الرشيدة مما ينجم عنه تقليل من الانحرافات.
- عمل البنك في حالة الأمان والدقة والتأكد من ذلك والمعرفة التامة بان راس مال والاحتياطات كافيان لمواجهة المخاطر.
- تحقيق الاستقرار والثقة في النظام المالي وبتالي تقليل المخاطر والخسائر
- تمكين الرقابة من العمل بقوة وبصفة مستقلة مما يؤدي الى جمع المعلومات والسلطات للعمل على تقوية القرارات المتخذة.

ويمكن تلخيص ذلك في الشكل التالي:

شكل يوضح مدى استفادة البنوك من تطبيق الحوكمة المصرفية: [1]

**الشكل رقم (04): دوافع تطبيق الحوكمة المصرفية**

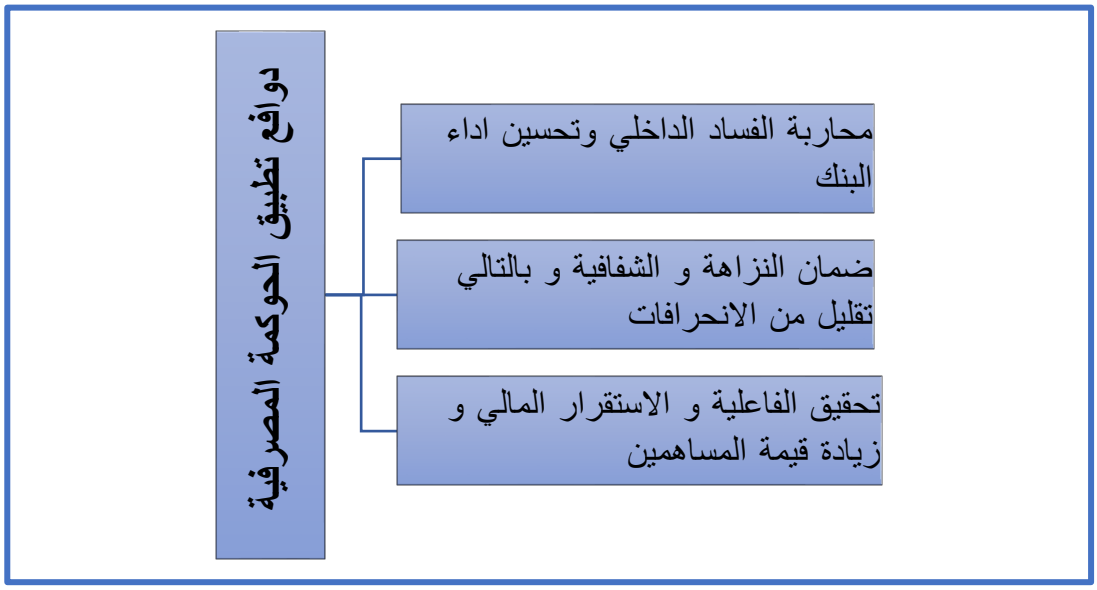


**المصدر**: من اعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات المقدمة في: سعيدي خديجة–" **الحوكمة في البنوك وفق مقررات بازل1.2.3 ودورها في إدارة المخاطر _ دراسة حالة الجزائر _** " – مجلة المدبر – المجلد الثاني – العدد الثاني – 2015، ص: 108.

[1] سعيدي خديجة – "**الحوكمة في البنوك وفق مقررات بازل 1.2.3 ودورها في إدارة المخاطر _ دراسة حالة الجزائر _**"– مجلة المدبر– المجلد الثاني – العدد الثاني – 2015، ص: 108.

## المبحث الثالث: دور الرقابة الخارجية في تعزيز الحوكمة المصرفية

قبل التعرض الى هذا المبحث يجب علينا معرفة القاسم المشترك بين الرقابة الخارجية والحوكمة المصرفية، والذي يعتبر كهدف مشترك بينهما ويجعل من الرقابة الخارجية الية لتطبيق الحوكمة المصرفية.

ويتمثل هذا القاسم المشترك في تحقيق الاستقرار المالي والمصرفي وهو بدوره يعد من الأهداف الأساسية التي تلعب دورا مهما في الحوكمة المصرفية، والتي تعكس التطبيق الجيد للرقابة الخارجية. وبتالي فالرقابة الخارجية لها دور كبير في تعزيز الحوكمة المصرفية.

### المطلب الأول: دور البنك المركزي في تفعيل الحوكمة المصرفية

اولت البنوك المركزية أهمية كبيرة للرقابة المصرفية باعتبارها تعلب دورا مهما في الحوكمة المصرفية، خصوصا بعد التطورات في السوق العالمية وما جاء بعدها من تطور في الصناعة المصرفية العالمية، لان وجود رقابة مصرفية فعالة سيؤدي حتميا الى تحقيق الاستقرار المالي وهو الهدف الأسمى للبنوك المركزية.

#### اولا: رقابة البنك المركزي

سنتطرق الى مفهوم رقابة البنك المركزي واهم الوسائل التي تساهم في تطبيق الحوكمة المصرفية من خلال رقابة البنك المركزي.

#### 1_ مفهوم رقابة البنك المركزي

تعد رقابة البنك المركزي من بين اهم اليات تعزيز الحوكمة المصرفية في البنوك التجارية، فهي بمثابة الضوابط التي تنظم عمل هذه البنوك.

#### 1_1 تعريف رقابة البنك المركزي

يمكن تعريف رقابة البنك المركزي كالتالي:

- تعتبر مجموعة من الضوابط والقواعد والنظم التي تسير وتحدد اعمال وعمليات المنظمات المصرفية، وتنظم المهنة لأجل تحقيق الاستقرار النقدي مع أفضل معدلات نمو. [1]

[1] رجراج وهيبة – "**دور البنك المركزي في إرساء معايير الدولية للرقابة المصرفية في ظل التطورات المالية والمصرفية العالمية** "– أطروحة دكتوراه علو اقتصادية – جامعة الجزائر 3 – 2016، ص: 250.

- تتولى الرقابة على الجهاز المصرفي التحقق من سلامة الوضع المالي للبنوك ومراقبتها والاشراف عليها بما يكفل سلامة مراكزها المالية وحماية حقوق المودعين والمساهمين في البنوك وفق احكام وتشريعات وقواعد الحوكمة التي يضعها البنك المركزي بموجب التعليمات التي يصدرها لهذه الغاية. [1]

ومنه يمكن تعريف رقابة البنك المركزي على انها مجموعة القواعد وتنظيمات التي تحرص على سلامة المراكز المالية لتحقيق الأهداف المرجوة والخطط الموضوعة لتفعيل الحوكمة المصرفية.

**2_1 متطلبات واهداف رقابة البنك المركزي**

لتنفيذ رقابة البنك المركزي لابد من توفر مجموعة من الشروط للوصول الى الأهداف المتوقعة من الرقابة التي تسعى لتفعيل الحوكمة المصرفية، ويمكن تلخيصها كالتالي:

**1_2_1 متطلبات رقابة البنك المركزي**

تعتمد فعالية هذه الرقابة على كيفية تطبيق النظام عمليا، وبهذا لابد من توفر مجموعة من الشروط المناسبة لعزيز الإطار الرقابي وتدعيم إمكانياته من خلال: [2]

- تطوير قواعد الرقابة المصرفية بما يسمح بتقوية الوحدات المصرفية، بإصدار اللوائح والتوجيهات المصرفية بما يتفق مع المعايير الدولية.
- مراجعة السياسات الائتمانية لكل بنك لاتخاذ التدابير اللازمة في حالة القصور والتأكد من احترام ضوابطها في دعم الرقابة.
- التدقيق في اختبار مراجعي الحسابات، ووضع برامج لتفتيش على اعمال البنوك لمعرفة مدى كفاية نظم الرقابة الداخلية لزيادة الشفافية والثقة في البنوك .
- العمل على زيادة فعالية جهاز الرقابة، للحرص على ضمان الأمان داخل المنظومة المصرفية والتسيير الجيد لها بما يتوافق وحجم العمل وحجم الجهاز المصرفي.
- تقوية الدور الرقابي لمجالس الإدارات في البنوك، من خلال تقارير جهاز الرقابة بالبنك المركزي.
- منح التراخيص، واصدار مذكرات وتعليمات تنفيذ القوانين والأنظمة وتحليل التقارير الدورية.
- اعمال التفتيش على البنوك للوقوف على حقيقة مراكزها المالية للبنوك.
- التحري عن مدى التزام البنوك بالقوانين السارية والأنظمة والتأكد من وجود إدارة سليمة.

---

[1] بنك المركزي الأردني – "**تقرير حول الرقابة على الجهاز المصرفي**"– متاح على: www.centralBankofJordan.com– تم الاطلاع عليه في 3 مارس 2025.

[2] رجراج وهيبة – "**مرجع سابق**"، ص : 251_250.

### 1_2_2 اهداف رقابة البنك المركزي

تهدف رقابة البنك المركزي الى جملة من اهداف نذكر اهمها: [1]

- تهدف للتأكد من سلامة ومشروعية العمليات التي تجريها البنوك التجارية من جهة القانونية والتنظيمية.
- تهدف لفحص الوضع المالي للبنوك من خلال نسبة الملاءة والسيولة المالية.
- تهدف لحماية المصلحة العامة من خلال حفظ حقوق الدائنين والمودعين لدى البنوك، خصوصا الذين جاؤوا للبنك على أساس الثقة والأمان.
- تهدف الى معرفة مواضع الخطر والإهمال، وأيضا كشف الانحرافات على مستوى البنوك التجارية ومعالجتها بواسطة الارشاد، ووضع العقوبات ان لزم الامر، واتخاذ الإجراءات التصحيحية لعدم تكرار الأخطاء وتجنبها.
- التأكد من ان البنوك التجارية تتقيد بالقوانين والأنظمة والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي.

### 2_ أساليب تنفيذ رقابة البنك المركزي

تقوم البنوك المركزية من خلال التشريعات التي أسست بموجبها بالإشراف والرقابة على البنوك المسجلة لديها، من خلال العديد من الوسائل لضمان سلامة مراكزها المالية: [2]

- تسجيل البنوك: يجب على كل مستثمر راغب في انشاء بنك تقديم طلب الى الجهة المسؤولة مرفوق بالنظام الأساسي ودراسة الجدوى الاقتصادية. من اجل الحصول على الترخيص بعد موافقة الجهات الرسمية، يتم بذلك تسجيله في البنك المركزي .
- البيانات الدورية: بعد تسجيل البنك، يجب على البنك تقديم بيانات دورية بشكل منتظم الى الجهات المسؤولة وفقا للقوانين المعمول بها من اجل الإفصاح والشفافية لزيادة الثقة والأمان في المنظومة، حيث يلتزم كل بنك بتقديم بيان مالي شهريا على نموذج معد من قبل الإدارة، يتيح تحليل هذه البيانات معرفة مؤشرات مهمة في النظام المصرفي.

[1] بن بوعزيز اسية – "**رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية** "– مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية – المجلد 5 – العدد 3– العدد التسلسلي 14 – 2018، ص : 311.

[2] حورية جاودي واخرون –" **البنك المركزي ودوره في تفعيل الرقابة المصرفية في إطار المعايير الدولية** "– مجلة المعارف – المجلد 19 – العدد 2 – جامعة البويرة – 2024، ص : 512.

– تفتيش البنوك: تتحول الرقابة من مكتبية الى ميدانية عندما يبدا البنك المركزي بالتفتيش المباشر على البنوك. يهدف هذا التفتيش الى التحقق من صحة المعلومات المقدمة من قبل البنوك والوقوف على فعالية نظم الرقابة الداخلية، وفحص مدى تطبيق التعليمات والأنظمة صادرة عنه.

ويمكن أيضا الإشارة الى أساليب أخرى تتبعها البنوك المركزية في رقابته لتعزيز الحوكمة المصرفية وهي كالتالي: [1]

– أسلوب الرقابة المكتبية: من اهم أساليب الرقابة تتم عن طريق فحص وتحليل التقارير التي ترفعها المصارف بانتظام للبنك المركزي، لمعرفة حقيقة مراكزها المالية لتعزيز الإفصاح وبتالي تعزيز الحوكمة المصرفية في البنوك لتحسين اداءها، والتأكد من مدى التزامها بالقرارات وعدم وجود انحرافات.

– أسلوب الرقابة الميدانية: تتمثل في القيام بالتأكد من ان البنك يقوم بأعماله حسب التشريعات ومدى صحة البيانات لزيادة الأمان وتعزيز الثقة بالمنظومة ككل. ليقوم في نهاية بتقديم تقرير مفصل بنتائج اعماله.

– أسلوب الرقابة التعاوني: هنا يشترك البنك المركزي والبنوك التجارية في دراسة المشكلات التي تواجه الجهاز المصرفي ويتم تداركها بالإجراءات الوقائية قبل حدوث الخطر، بحيث ان هذا الأسلوب ينمي روح التعاون بين البنوك والبنك المركزي مما يجعلها تتقيد بهذه التوجيهات.

**ثانيا: دور القواعد الاحترازية في تحقيق الحوكمة المصرفية**

تسعى البنوك المركزية الى تطبيق الحوكمة المصرفية في البنوك التجارية، من خلال مجموعة من الأدوات والقواعد من ضمنها القواعد الاحترازية او التنظيم الاحترازي، التي بدورها تختلف اشكالها وتختلف أيضا مواضع تطبيقها، لكن رغم هذا الاختلاف فإنها تسمح للبنوك المركزية من مراقبة الجهاز المصرفي ككل وتوجيهه نحو الإدارة السليمة.

**1_مفهوم القواعد الاحترازية**

تعتبر القواعد الاحترازية من بين اهم الأدوات التي تعتمدها البنوك المركزية لتحقيق السير الحسن في المنظومة المصرفية.

[1] صلاح صاحب شاكر البغدادي، محمد خميس حسن التميمي – "**دور الرقابة الاشرافية للبنك المركزي في تعزيز الوعي الرقابي المصرفي**" – مجلة دراسات محاسبية ومالية – المجلد 9 – العدد 28 – الفصل الثالث – 2014، ص، ص : 65 _66.

## 1_1 تعريف القواعد الاحترازية

تعددت تعريفات القواعد الاحترازية ويمكن تعريفها كالتالي:

– تعرف على انها مجموعة من معايير التسيير التي يكون على المؤسسات المصرفية احترامها، للوقاية من مختلف المخاطر التي تتعرض لها. [1]

– تسمى كذلك بقواعد الحذر، وهي مجموعة من المقاييس التسيرية التي يجب احترامها من طرف البنوك التجارية وذلك من اجل الحفاظ على أموالها الخاصة، وضمان مستوى معين من السيولة، وملائتها المالية تجاه المودعين. [2]

وعليه يمكن تعريف القواعد الاحترازية على انها قواعد تسيريه يضعها البنك المركزي للوقاية من المخاطر المحتملة، كما يجب على البنوك احترامها للحفاظ على استقرارها وملاءتها.

## 1_2 اهداف القواعد الاحترازية

تهدف القواعد الاحترازية الى جملة من الأهداف اهمها: [3]

- التحكم والسيطرة على مختلف المخاطر المصرفية لضمان الاستقرار المالي.
- ضمان امن المودعين وسلامة النظام المصرفي.

كما يجدر الإشارة الى جملة أخرى من الأهداف منها: [4]

- تفادي خطر تركيز الائتمان على مستفيد واحد او مجموعة من المستفيدين.
- منع الاضرار بملاءة المؤسسة المصرفية، وتامين الحد الأدنى للتغطية الدائمة للقروض.
- ابراز التوافق بين النظام المالي والقطاع المصرفي، وتماشيهم والمعايير المطبقة عالميا.
- تطبيق واتباع الرقابة الداخلية والإدارة السليمة وفق الحوكمة المصرفية.

---

[1] بو حفص جلاب نعناعة – "**الرقابة الاحترازية وأثرها على العمل المصرفي بالجزائر**" – مجلة المفكر – ورقة بحثية – العدد 11 – جامعة محمد خيضر بسكرة – 2020، ص : 136.

[2] جدا يني ميمي – "**دور استقلالية بنك الجزائر في تفعيل تطبيق القواعد الاحترازية** "– مداخلة مقدمة ضمن "المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول اصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل تطورات العالمية الراهنة" – جامعة قاصدي مرباح ورقلة – 2008 – ص : 03.

[3] بو حفص جلاب نعناعة –"**مرجع سابق** "، ص: 137.

[4] بن الدين امال، مطاي عبد القادر – "**دور فعالية التنظيم الاحترازي الجزئي في تحقيق الاستقرار المصرفي والمالي في الجزائر** "– مجلة الاقتصاد والمالية – المجلد 5 – العدد 1 – جامعة الشلف – 2019، ص ص : 141_145.

### 1_3 المبادئ الأساسية للقواعد الاحترازية

لقد حددت لجنة بازل مبادئ أساسية تقوم عليها القواعد الاحترازية وهي كالتالي: [1]

- ان يضع البنك نظام لتقدير مستوى الأموال الخاصة المطلوبة مقارنة بمستوى مخاطرها، إضافة الى إستراتيجية واضحة للحفاظ على مستوى المطلوب ان ارتفعت هذه المخاطر.
- على الهيئات الرقابية مراجعة وتدقيق الاليات الداخلية لتقدير الأموال الخاصة لكل بنك، وكذلك إجراءات الرقابة الداخلية لتلائم مفهوم الحوكمة المصرفية.
- يجب على هيئات الرقابة التأكد من ان البنوك تحتفظ بمستوى رأسمال اعلى من رأسمال القانوني لتقليل من المخاطر.
- يجب على الهيئات الرقابية التدخل المبكر للحفاظ على الاستقرار المالي والمصرفي من خلال الاستراتيجية الداخلية للبنك.

### 2- مساهمة القواعد الاحترازية في تفعيل الحوكمة المصرفية

تعتمد البنوك المركزية وظيفة الاشراف على البنوك التجارية من خلال إصدارها للقواعد الاحترازية، التي بدورها تقوم بتعزيز وتفعيل الحوكمة المصرفية بالبنوك من خلال ما يلي: [2]

- إلزام البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من ودائعها كاحتياطيات نقدية قانونية لدى البنك المركزي، لزيادة الثقة في المنظومة المصرفية والسياسة الائتمانية المتبعة لدى المودعين.
- تحديد الحدود العليا للتسهيلات الائتمانية، وذلك من اجل إدارة المخاطر الائتمانية التي تواجه البنوك للحفاظ على الاستقرار المالي من خلال الإدارة السليمة لهذه الموارد.
- تزويد البنك المركزي بالبيانات الدورية والميزانيات الشهرية وفصلية لتأكد من ان البنوك التجارية تطبق التنظيمات واللوائح الصادرة عنه، وبالتالي زيادة الإفصاح بين السلطة الرقابية والبنوك التجارية.
- تعزيز الامن المصرفي لحماية النظام المصرفي ككل من أي مشكلة او ازمة مصرفية، من خلال التنظيم الاحترازي الذي بدوره يضمن الحفاظ على الثقة في النظام المصرفي ككل.

---

[1] ايت عكاش سمير – "**تطورات القواعد الاحترازية للبنوك في ظل معايير لجنة بازل ومدى تطبيقها من طرف البنوك الجزائرية "–** أطروحة دكتوراه مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية – جامعة الجزائر 3 – 2013، ص : 165.

[2] بركات سارة – "**دور تطبيق الإجراءات الاحترازية لإدارة المخاطر البنكية في تحسين الحوكمة المصرفية _ دراسة حالة بنك سو سيتي جنرال الجزائر**"،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية – اقتصاديات النقود، البنوك والأسواق المالية – جامعة محمد خيضر بسكرة – 2016، ص ص : 155_190.

– يعزز التنظيم الاحترازي والإجراءات الاحترازية دور الرقابة التي تمارسها البنوك المركزية على البنوك التجارية ويزيد من الشفافية المالية.

– تساعد القواعد الاحترازية التعاون بين البنك المركزي والبنوك التجارية والهيئات الرقابية في إدارة المخاطر من اجل ضمان سلامة الجهاز المصرفي.

**المطلب الثاني: دور الرقابة الخارجية في تعزيز الحوكمة المصرفية**

تعزز الرقابة الخارجية من الحوكمة المصرفية التي ترتكز على أسس الشفافية وزيادة القدرة على المساءلة من طرف الجهات المعنية في البنوك، ومنه يجب منح الحرية التامة للرقابة الخارجية لتحقيق هذه الاسس.

**اولا: دور الرقابة الخارجية في تعزيز الشفافية**

تلعب الرقابة الخارجية دورا هاما في تعزيز الشفافية من خلال ما يلي: [1]

– مسؤولية المدققين الخارجيين: كشف مختلف الانحرافات سواء كانت ناتجة عن أخطاء او احتيال، ومنع هذه الانحرافات من الانتشار بشكل كبير وبتالي زادت الحاجة الى عنصر الثقة لدى الجمهور ومساءلة المديرين ومجلس الإدارة وكل جهة معنية بشكل فعال.

– مساهمة الرقابة الخارجية في الكشف عن الاخطاء: تسه الرقابة الخارجية في اكتشاف الأخطاء بشكل كبير وتقليل الانحرافات داخل المؤسسة المصرفية.

– عملية الرقابة الخارجية: تكون عبارة ن راي فني محايد حول عمليات الرقابة الداخلية ونظمها في المؤسسة والذي يعتبر من الأنظمة الهامة التي يتوجب سلامتها لضمان منع التلاعب، فاحتمالية الكشف عن الانحرافات تزداد من خلال الشفافية والرقابة.

وعليه فان تعزيز عملية التدقيق والرقابة الخارجية يعتبر امرا أساسيا للسماح للأجهزة العليا للرقابة بان تلعب دورا مهما وفعالا، بحيث تعتبر الشفافية شرطا أساسيا لتعزيز الرقابة الخارجية. كما يعتبر دور أجهزة الرقابة الخارجية أحد اهم أجهزة تحديد المخاطر بشكل تنبؤي.

كما يمكن الإشارة الى ان الإفصاح وشفافية داخل المؤسسة مهمة من خلال ما يلي: [2]

[1] سيدة احمد حسن – "**دور المراجعة الخارجية في اصلاح المؤسسات الحكومية المصرية "–** مجلة البحوث المالية والتجارية – المجلد 22 – العدد الثالث – يوليو 2022، ص ص : 293_294.

[2] سامية بلجراف – "**دور الرقابة المالية الخارجية في تجسيد مفهوم حوكمة الشركات "–**مجلة الاجتهاد القضائي – المجلد 12– العدد2 – العدد التسلسلي 20 –أكتوبر 2019، ص: 47.

– الإفصاح والشفافية يمثلان مقياسا هاما لمدى فعالية وكفاءة وموثوقية نظام الحوكمة في أي مؤسسة لان العدالة في توزيع المعلومات الصحيحة والواضحة والكاملة في الوقت المناسب لكل طرف له علاقة بالمؤسسة يعزز من مدى الثقة بنظم إدارة المؤسسة والية توجيه العاملين فيها ومراحل اتخاذ القرارات ومدى القدرة على إدارة التفاعل في المؤسسة استنادا الى المعلومات التي تم الإفصاح عنها بالتقارير والبيانات المالية السنوية.

كما تهتم أيضا جهات أخرى بالإفصاح والشفافية نجد منها لجنة التدقيق، بحيث تكون مهامها في الإفصاح وشفافية كالتالي:[1]

– **الشفافية:** ان انشاء لجنة التدقيق داخل المؤسسة يؤدي الى زيادة الشفافية في المعلومات والتقارير المحاسبية، مما يؤدي بدوره الى زيادة الثقة في هذه التقارير كما تقوم هذه اللجنة بالحد من التقارير المالية الاحتيالية.

– **الافصاح:** تتجلى نشاطات التي تقوم بها لجنة التدقيق فيما يتعلق بالإفصاح بالنواحي التالية:

– التأكد من ان الإفصاح عن سياسات والمبادئ المحاسبية التي تم اتباعها في تقارير المالية كان ذو فعالية.

– التأكد من انه تم الإفصاح عن التغيرات في السياسات المحاسبية.

– التأكد من كفاية وملاءمة الإفصاح لتحقيق مستوى مرض عن المنفعة للتقارير المالية.

**ثانيا: دور الرقابة الخارجية في تعزيز المساءلة**

لتعزيز المساءلة في النظام المصرفي يجب ان يكون هناك نظام رقابة فعال، بحيث تلعب الرقابة الخارجية دورا مهما جدا لتعزيز المساءلة من خلال ما يلي: [2]

– دور لجان الرقابة الخارجية في تعزيز المساءلة: تسهم في تمكين الادارة العليا في التركيز على المخاطر بالاعتماد على عدد من العوامل بما في ذلك درجة تعقيد اعداد التقارير المالية، والإدارة المالية والرقابة المالية، ومدى تطور المساءلة الادارية. بالاعتماد على تقديم تقييمات موضوعية وغير متحيزة حول ما إذا كانت الموارد تدار بطريقة مسؤولة وفعالة لتحقيق النتائج المرجوة.

[1] عبد الله عناني **–" دور لجنة التدقيق في دعم وتعزيز حوكمة الشركات "**–مجلة الباحث الاقتصادي – المجلد 12 – العدد 7 – جوان 2017، ص: 250.

[2] سيدة احمد حسن – **مرجع سابق**، ص ص: 290_291.

ومنه فالمدققون يساعدون المؤسسات على تحقيق المساءلة والنزاهة، وتحسين العمليات وتدعيم الثقة بين الجمهور والمؤسسات المصرفية.

– دور أجهزة الرقابة الخارجية في تعزيز المساءلة: ان زيادة فعالية أجهزة الرقابة الخارجية سيؤدي حتما الى تعزيز عمليات المساءلة، وتطوير الوسائل للاعتماد على اليات الرقابة الوقائية بجانب الرقابة العلاجية اللاحقة، وذلك من خلال تطوير القائمين على الرقابة الخارجية وأجهزتها ومنحها الاستقلالية. لما لها من كفاءة وفعالية على أداء المؤسسات.

ومنه فان الرقابة الخارجية تلعب دورا مهما في تعزيز المساءلة وحوكمة بالمؤسسات من خلال الدور الذي تلعبه في النظام المصرفي ككل.

**المطلب الثالث: دور التدقيق الخارجي في تطبيق الحوكمة المصرفية**

يساعد التدقيق الخارجي في تقديم المعلومات المناسبة التي تلبي احتياجات المستفيدين وإضفاء الثقة على المعلومات، اذ انه يلعب دورا مهما وحيويا في الحوكمة المصرفية كونه يعتبر أحد الأجهزة الرقابية وينظر له على انه أحد أطراف عملية الحوكمة.

**أولا: مفهوم التدقيق الخارجي**

يكمن القول ان التدقيق الخارجي من بين اهم الاليات الخارجية التي تعتمدها السلطات الرقابية لتجسيد مفهوم الحوكمة في البنوك.

**1_ تعريف التدقيق الخارجي**

تعددت تعاريف التدقيق الخارجي بتعدد الجهات والهيئات ويمكن تعريفه كما يلي:

– هو فحص من مهني مؤهل ومستقل، لإبداء راي حول انتظام ومصداقية الميزانية وجدول حسابات النتائج لمؤسسة ما. [1]

– عرفه (Valin&Collins) بانه: منهجية تتم بطريقة منسقة من طرف متخصصين باستخدام مجموعة من تقنيات المعلومات والتقييم، بغية الوصول الى حكم معلل ومستقل، استنادا الى معايير تقييم وتقدير دقة وفعالية أنظمة وإجراءات المنظمة.[2]

[1] نقاز نور الهدى، طرشي محمد – "**التدقيق الخارجي ودوره في تعزيز مبادئ حوكمة الشركات** –" **revue Algérienne d Économico et gestion** المجلد 15 – العدد 2 – 2021، ص: 197.

[2] مز يمش أسماء، شريقي عمر –" **التدقيق الخارجي كأحد اهم الاليات الخارجية للحوكمة ودوره في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية** "– مجلة اقتصاد المال والاعمال – المجلد5 – العدد 1 – جوان 2020، ص: 253.

– يعرف على انه عملية منظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الاحداث الاقتصادية وتتابعها بطريقة موضوعية لغرض التأكد من درجة مسايرة هذه العناصر للمعايير الموضوعية، ثم توصيل نتائج ذلك الى الأطراف المقصودة.[1]

ومنه فالتدقيق الخارجي هو عملية مستقلة منظمة للحصول على الأدلة وفق عدة معايير موضوعية لتأكد من البيانات والمعلومات في القوائم المالية.

**ثانيا: أهمية التدقيق الخارجي في تطبيق الحوكمة المصرفية ومساهمته في تحسين جودة القوائم المالية**

يعتبر التدقيق الخارجي ذو أهمية بالغة في المؤسسة لتفعيل الحوكمة وذلك من خلال ما يلي:

**1_ أهمية التدقيق الخارجي في تطبيق الحوكمة المصرفية**

يلعب التدقيق الخارجي دورا هاما في تطبيق الحوكمة المصرفية من خلال ما يلي:[2]

– يأخذ التدقيق الخارجي دورا مهما جدا لكونه أحد أجهزة الحوكمة المصرفية في المؤسسة، باعتباره وظيفة تتمثل في تقديم المعلومات الكاملة واللازمة للمستفيدين لإضفاء الثقة على التقارير المالية. ويعتبر أكثر المجالات المهنية تأثرا وتأثيرا بمبادئ وإجراءات الحوكمة المصرفية.

– يعمل التدقيق الخارجي على دعم مبادئ الحوكمة المصرفية بشكل فعال، وتكون هذه الأخيرة أيضا تخدم التدقيق الخارجي وتساهم في تطويره. بحيث ان قوة الحوكمة تؤثر على تطوير استراتيجية التدقيق الخارجي، وبتالي زيادة فعالية وكفاءة التدقيق الخارجي.

– يوجد ارتباط شديد بين قوة اليات الحوكمة المرتبطة بالمدقق الخارجي وبين جودة التقارير المالية وفعالية العملية، حيث يؤثر التدقيق الخارجي في تفعيل اليات الحوكمة باعتباره أداة الرقابة من أصحاب المصلحة، كما انه تحول من تدقيق المعاملات الى تدقيق خارجي ومن ثم الى تدقيق الرقابة ثم الى تدقيق الحوكمة المصرفية.

– يعتبر التدقيق الخارجي بمثابة جهاز انذار مبكر للمؤسسات، لكونه يدرس الانحرافات المالية والإدارية، من خلال قواعد العناية المهنية بكل اتقان وموضوعية وتدقيق الحسابات وتدقيق الأنظمة المالية والإدارية

[1] محمد التهامي طواهر ومسعود صديقي –" **المراجعة وتدقيق الحسابات**" – الطبعة الثالثة – ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر – 2003، ص: 9.

[2] تريش حسينة – "**دور التدقيق الخارجي في تطبيق حوكمة الشركات الجزائرية** "– رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث – مالية ومحاسبة – جامعة فرحات عباس – 2017، ص ص: 77_88.

ومنه معرفة مواطن الضعف والخلل في إدارة المؤسسة لا محالة في الوقت المناسب ومعالجتها قبل تفاقمها في المؤسسة.

- ان تطبيق التدقيق الخارجي يبين انه سو فتكون هناك رقابة صارمة ومنع الغش والتزوير وبهذا المساهمة في تطبيق الحوكمة، بالإضافة الى ان المدقق الخارجي يقوم بالمصادقة على الميزانية كما يمكن له الامتناع عن ذلك مع أسبابه المقنعة لذلك، فيقوم بحماية حقوق المساهمين من التبذير وهذا أيضا يؤكد لنا ان التدقيق الخارجي يعتبر جدار متين يؤدي الى حوكمة جيدة.

**2- مساهمة التدقيق الخارجي في تحسين جودة القوائم المالية**

يساهم التدقيق الخارجي في تحسين جودة القوائم المالية من خلال:[1]

- يشمل التدقيق الخارجي مراجعة النشاط المالي والمحاسبي للمؤسسة من خلال الفحص والتأكد من القوائم المالية بانها معدة تبعا لمعايير ومبادئ المتعارف عليها وأنها تلبي حاجات وأغراض الأطراف المستفيدة منها، وبناء ا على ذلك يعمل المدقق الى اخر خطوة وهي كتابة التقرير.

- لا يمكن ان تكون مهنة المدقق دون تقرير يكشف عن حكم المدقق في مدى صحة القوائم المالية وعدالتها، فان دوره في تحسين جودة القوائم المالية يتجلى في أهمية التقرير لكونه على تلبية مختلف احتياجات المستفيدين منه، وكونه ذو منفعة ولكن هذه المنفعة تتفاوت من جهة الى اخرة.

ويمكن تلخيص دور التدقيق الخارجي في تحسين جودة القوائم المالية كما يلي:

- يحسن التدقيق الخارجي من حيادية المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية وذلك عن طريق التقارير التي يعدها المدقق الامر الذي يزيد الثقة فيها.

- يساهم في توفير المعلومات المحاسبية التي لها قيمة في مجال التغذية العكسية بما يفيد في التقييم وتصحيح التوقعات حاضرة ومستقبلية.

- تحسين قدرة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية على التنبؤ بالنتائج المستقبلية.

- توفير المعلومات في حينها لكي تكون مفيدة وملائمة لمن يستخدمها وبتالي فهي تساعد على اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب.

[1] على سايح جبور - "**التدقيق الخارجي كألية لحوكمة الشركات وتحسين جودة القوائم المالية**" - مجلة المنها الاقتصادي - المجلد 5 - العدد 1 - ماي 2022، ص: 59.

**خلاصة الفصل الاول:**

تعد الحوكمة المصرفية مجموعة من الإجراءات وطرق المنظمة والرابطة بين مختلف الأطراف في الجهاز المصرفي من مجلس الإدارة ومساهمين وموردين. بحيث انها تحتوي ضمنيا على مفهوم الرقابة المصرفية ومنه الرقابة الخارجية، في إطار الحفاظ على الاستقرار المالي والمصرفي.

وتتميز الحوكمة المصرفية بأهمية بالغة في تحقيق الشفافية والدقة في كل القوائم المالية الصادرة على البنوك والمؤسسات المالية وبتالي تحسين أداء البنك، مما يعزز الثقة لدى مختلف الأطراف المتدخلة في نظام المصرفي.

ولتفعيل وتعزيز الحوكمة المصرفية لابد من زيادة الاهتمام برقابة البنك المركزي وتوفير الدعائم الأساسية لها، للوصول الى الهدف المرجو من الرقابة المصرفية الفعالة وهو تجسيد وتعزيز الحوكمة المصرفية في البنوك التجارية.

# الفصل الثاني: دور رقابة بنك الجزائر في تعزيز الحوكمة المصرفية

## الفصل الثاني: دور رقابة بنك الجزائر في تعزيز الحوكمة المصرفية

**تمهيد:**

لم تلقى الحوكمة المصرفية في الجزائر الاهتمام الواسع رغم انتشار الفساد المالي والإداري على مستولى القطاع المصرفي، مما أدى الى الوقوع بالكثير من المشاكل والأزمات، الامر الذي دفع ببنك الجزائر باعتباره المسؤول الأول ودوره الأساسي في الحفاظ على استقرار المالي والاقتصادي ان يسهر على إطلاق برنامج لتعزيز الحوكمة المصرفية وتدعيمها بالقوانين والتشريعات الخاصة بالرقابة والاشراف المصرفي.

ولتفعيل الحوكمة المصرفية في الجزائر هناك عدة أسباب خلقت الحاجة الماسة الى تعزيزها وتفعيلها، وعلى الأطراف الفاعلة في بنك الجزائر تحمل عدة واجبات في ذلك من خلال الصعوبات والعراقيل لعملية تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية بالجزائر وأيضا التحديات التي تواجه الحوكمة المصرفية. ومن خلال هذا الفصل سيتم التطرق الى ما يلي:

- **الرقابة الخارجية لبنك الجزائر.**
- **لمحة عن الحوكمة المصرفية في الجزائر.**
- **دور الرقابة الخارجية لبنك الجزائر في تفعيل الحوكمة المصرفية.**

## المبحث الأول: الرقابة الخارجية لبنك الجزائر

تخضع البنوك التجارية في الجزائر الى الرقابة الخارجية التي تضمن حسن سير هذه البنوك ومدى تطبيقها للقوانين والأنظمة التي تحكم وتسير عمل البنوك والمؤسسات المالية بحيث تقوم أيضا هذه الأخيرة باتخاذ الإجراءات اللازمة في حالة حدوث أي مخالفات مثبتة، وهي ترتبط بهيئات ليست لها صلة بإدارة البنك. ويمكن تصنيفها الى رقابة قانونية وهي الرقابة المباشرة لمحافظي الحسابات، والرقابة المؤسساتية تطبق من قبل اللجنة المصرفية وهي بدورها مقسمة الى رقابة ميدانية تكون مباشرة ورقابة مستندية غير مباشرة.

### المطلب الأول: لمحة عن بنك الجزائر

يعتبر بنك الجزائر السلطة الوحيدة في المنظومة المصرفية الجزائرية حيث انه بعد الإصلاحات التي طرأت على المنظومة المصرفية استعاد بنك الجزائر مكانته، كمركز لنظام المصرفي والنقدي في الجزائر، بحيث انه أصبح يرتقي كنموذج لنماذج الدول الغربية من حيث الوظائف والمهام.

#### اولا: نشأة وتعريف بنك الجزائر

#### 1_ نشأة بنك الجزائر:

تم انشاء البنك المركزي الجزائري بموجب القانون رقم62 _144 الذي صوت عليه مجلس التأسيسي في 13ديسمبر 1962، لإنشاء وتحديد النظام الأساسي للبنك المركزي. تم اجراء بعض الإصلاحات وتعديلات خلال السبعينيات وبداية الثمانينيات، ومع ذلك أصبح اصلاح النظام المالي، سواء في طريقة ادارته او في خصائصه، امرا ضروريا.

يمثل القانون رقم 86 _12 المؤرخ في 9 اوت 1986 الخاص بالنظام المصرفي بداية الإصلاح الشامل للنظام المصرفي الجزائري. وبذلك يستعيد البنك المركزي صلاحياته من حيث تحديد وتطبيق السياسة النقدية والقرض، ومراجعة علاقته مع الخزينة العمومية. ومع ذلك، ثبت ان هذه التطورات لم تتكيف بشكل جيد مع السياق الاجتماعي والاقتصادي الجديد الذي يتسم بالإصلاحات العميقة.

جاء قانون 90 / 10 المؤرخ في14 افريل 1990 الخاص بالنقد والقرض، يعتبر اول نص قانوني يؤطر بنك الجزائر والنظام المصرفي الجزائري ويعرفهما تعريفا كاملا.

جاء بعده الامر رقم 03 / 11 المؤرخ في 26 اوت 2003 بشأن النقد والقرض، جاء لإلغاء القانون رقم 90 _10 المؤرخ 14 افريل 1990. وكذلك الامر رقم 10 _04 المؤرخ في 26 اوت 2010 الذي يعدل

ويتمم الامر رقم 03 / 11. وهكذا يمنح القانون الاستقلالية الواسعة، عضوية ووظيفية، للبنك المركزي، الذي أصبح يسمى بنك الجزائر، يشرف على إدارة ومراقبة البنك، على التوالي المحافظ ومجلس الإدارة الذي يرأسه المحافظ ورقيبان.[1]

**1_ تعريف بنك الجزائر:**

يمكن تعريف بنك الجزائر كالتالي:

– بنك الجزائر هو المؤسسة المسؤولة عن الوظيفة السيادية لإصدار الأموال. انه بنك مركزي بمعناه الاوسع، يحكمه قانون رقم 23 _09 المؤرخ في 3 ذي الحجة 1444 الموافق ل21 يونيو2023 ، يتضمن القانون النقدي والمصرفي، والذي يعرفه بانه مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصي القانونية والاستقلال المالي.[2]

– عرف القانون رقم 23 _09 المؤرخ في 21 يونيو2023 يتضمن القانون النقدي والمصرفي، بنك الجزائر بانه مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، يعتبر تاجرا في علاقاته مع الغير، ويحكمه التشريع التجاري مالم يخاف ذلك احكام القانون، كما انه لا يخضع الى التزامات التسجيل في سجل التجاري.[3]

ومنه يمكن تعريف بنك الجزائر على انه مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية، القانونية والاستقلال المالي.

**ثانيا: وظائف بنك الجزائر**

تتمثل وظائف بنك الجزائر فيما يلي: [4]

– **الاستقرار النقدي:** من خلال ضمان الاستقرار الأسعار كهدف لسياسة النقدية. وتكون مسؤولة عن تنظيم تداول الأموال، وتوجيه والاشراف على الاتمان، وتنظيم السيولة، وضمان الإدارة السليمة للالتزامات المالية الأجنبية، وتنظيم النقد الأجنبي، وضمان سلامة النظام المصرفي وصلابته.

– **أنظمة الدفع:** بواسطة ضمان حسن سير وكفاءة وامن أنظمة الدفع، يتم سن القواعد المطبقة على أنظمة الدفع من خلال أنظمة مجلس النقد والقرض.

---

[1] الاطلاع على موقع بنك الجزائر الرابط: "**Bank-of-Algeria-dz**" في 12 / 4 / 2025 على الساعة21: 11.

[2] الاطلاع علو موقع بنك الجزائر الرابط: "**Bank-of-Algeria-dz** "في 12 / 4 / 2025 على الساعة58: 12.

[3] بنك الجزائر _"**قانون رقم 23 – 09 المؤرخ في 21 يونيو 2023** "_ يتضمن القانون النقدي والمصرفي _ المادة 9 _ص: 2.

[4] الاطلاع على موقع الجزائر الرابط: " **Bank- of -Algeria- dz**في 13 / 4 / 2025 على الساعة 45: 9.

- **تنظيم سوق الصرف الاجنبي:** يقوم بنك الجزائر بتنظيم سوق الصرف الأجنبي في إطار سياسة الصرف الأجنبي التي يتبناه مجلس النقد والقرض، بما يتماشى مع الالتزامات الدولية.

- **اصدار النقود:** تفوض الدولة لبنك الجزائر امتياز اصدار النقود الائتمانية، بحيث يحدد العلامات المميزة للأوراق النقدية او المعدنية ويشرف على إجراءات تصنيعها وتدميرها.

- **الاشراف المصرفي:** يحدد بنك الجزائر الشروط التي تسمح للبنوك والمؤسسات المالية الجزائرية والأجنبية بتأسيس والعمل، ويحدد الشروط التي تعدل هذا الاذن او تسحبه.

إضافة الى ذلك قانون رقم 23 _09 المؤرخ في 21 يونيو2023 يتضمن القانون النقدي والمصرفي فان لبنك الجزائر صلاحيات وعمليات عامة تكمن فيما يلي:

- تتمثل مهمة بنك الجزائر في الحرص على استقرار الأسعار باعتباره من اهداف السياسة النقدية، وفي توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف والحفاظ عليها لنمو الاقتصادي، مع الحرص على الاستقرار النقدي والمالي.[1]

- يقوم بنك الجزائر بوضع تدابير تسهيل تقديم الخدمات البنكية قصد تشجيع الشمول المالي، مع الحرص على نشر وسائل الدفع الكتابية وعلى التواجد المنظم لشبابيك البنوك والمؤسسات المالية عبر كامل التراب الوطني.[2]

- يمكن أيضا لبنك الجزائر ان يقوم بتقديم الاستشارة في كل مشروع قانوني ونص تنظيمي يتعلقان بالمسائل المالية والنقدية للحكومة.[3]

- بغض النظر عن قرارات اللجنة المصرفية، يترتب عن عدم احترام قواعد التصريح وقواعد ارسال التقارير التنظيمية من طرف بنك او مؤسسة مالية او وسيط مستقل او مكتب صرف وكذا مقدم خدمات الدفع عقوبات مالية من عشرة الاف دينار الى مليون دينار.[4]

- يساعد بنك الجزائر الحكومة في علاقاتها مع المؤسسات المالية المتعددة الأطراف الدولية ويمكنه عند الحاجة ان يمثل الحكومة لدى هذه المؤسسات وفق المؤتمرات الدولية.[5]

---

[1] الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية _ "**قانون رقم 23 –09 مؤرخ في 21 يونيو 2023** "_يتضمن القانون النقدي والمصرفي _ العدد 43 _ المادة 35_ ص: 8.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية _المادة36_ "**مرجع سبق ذكره**" _ ص: 8.

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية_ المادة 37 _" **مرجع سبق ذكره** "_ص: 8.

[4] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية _ المادة 38 _" **مرجع سبق ذكره** "_ ص: 8.

[5] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية _ المادة 39 _" **مرجع سبق ذكره** "_ ص: 8.

**ثالثا: الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر**

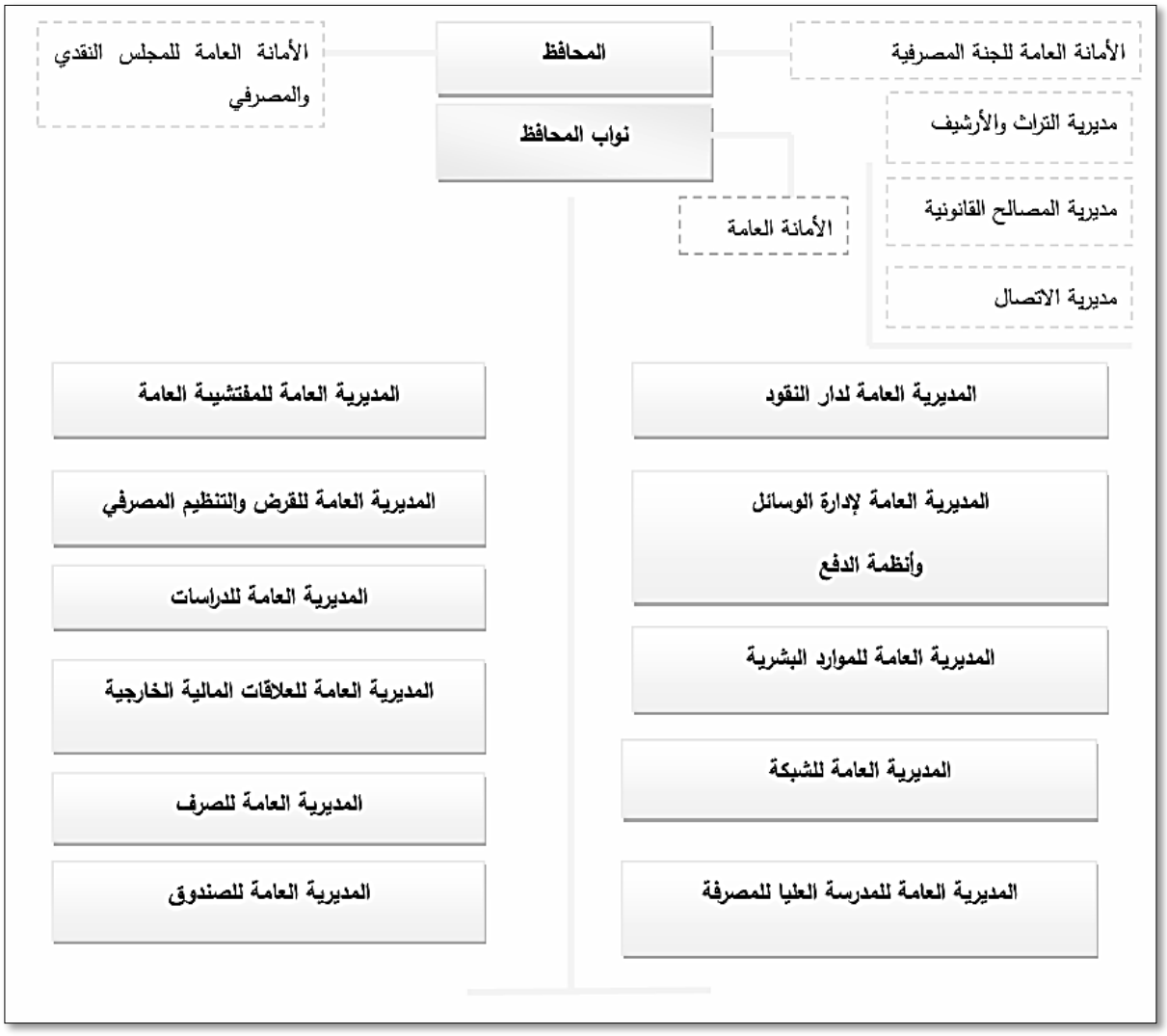


**المصدر**: من اعداد الطالبة بالاعتماد على موقع بنك الجزائر على الرابط: Bank- of- Algeria – dz.

**المطلب الثاني: أنواع وهيئات الرقابة الخارجية لبنك الجزائر**

تسعى الرقابة الخارجية لبنك الجزائر الى تحقيق متانة وصحة الوضعية المالية للبنك بغرض ضمان حمايته، باعتبارها اهم ركائز الهندسة الجديدة للنظام المالي الدولي السليم، وذلك بواسطة أساليب وأنواع تعهد الى الهيئات الغير مرتبطة بإدارة البنك.

**اولا: أنواع الرقابة الخارجية لبنك الجزائر**

تتمثل أنواع الرقابة الخارجية لبنك الجزائر في نوعين هما:[1]

**1_ رقابة محافظو الحسابات:**

طبقا للمادة 100 من الامر 03 _11 المتعلق بالنقد والقرض فانه يجب على كل بنك او مؤسسة مالية وعلى كل فرع من فروع البنوك الأجنبية ان يعين محافظين للحسابات على الأقل.

وتنص المادة 101 من الامر 03 _11 على انه يتعين على محافظي الحسابات البنوك والمؤسسات المالية القيام بما يأتي:

- ان يقوموا بإعلام محافظ الحسابات فورا بكل المخالفات التي ترتكبها المؤسسة الخاضعة لمراقبتهم.
- أيضا تقديم لمحافظ بنك الجزائر تقريرا خاصا حول المراقبة، وتسليم هذا التقرير للمحافظ في اجل أربعة أشهر بداية من تاريخ قفل السنة المالية.
- ان يقدموا للجمعية العامة تقريرا خاصا حول منح المؤسسة اية تسهيلات لاحد الأشخاص الطبيعيين او المعنويين المذكورين في المادة104 من الامر 03 _امر 03 _11، وفيما يخص فروع البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية فيقدم هذا التقرير لممثليها في الجزائر.
- ان يتم ارسال نسخة من تقاريرهم الموجهة للجمعية العامة للمؤسسة الى محافظ بنك الجزائر.

يخضع محافظو حسابات البنوك والمؤسسات المالية لرقابة اللجنة المصرفية التي يمكنها ان تسلط عليهم عقوبات كتالي:

- التوبيخ
- المنع من مواصلة عمليات مراقبة بنك ما او مؤسسة مالية ما.
- المنع من ممارسة مهام محافظي الحسابات لمدة 3 سنوات مالية.

لا يمكن منح محافظي الحسابات بصفة مباشرة او غير مباشرة أي قرض من قبل البنك او المؤسسة المالية التابعة لمهامهم.

[1] منال هاني _"**دور الأساليب الرقابية الاشرافية للبنك المركزي في إدارة المخاطر الائتمانية –دراسة حالة بنك الجزائر –** "_مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير _ نقود وبنوك _ علوم اقتصادية _جامعة الجزائر 3 _ 2015 _ ص ص: 148 _149.

**2_ رقابة اللجنة المصرفية:**

تنقسم رقابة اللجنة المصرفية الى الرقابة على الوثائق والرقابة في غين المكان.

**2_1 الرقابة على الوثائق:**

تتم فيها مراقبة نشاط البنوك والمؤسسات المالية بناءا على دراسة، فحص وتحليل البيانات المحاسبية والاحصائية الواردة في مستندات هذه المؤسسات، والتي من خلالها يتم معرفة الوضعية المالية، وقد وضحت المادة109 من الامر 03 _11 ان اللجنة المصرفية تقوم بتحديد صيغ هذه المستندات بهدف وضع نموذج موحد تعمل به كل البنوك بالإضافة الى تحديدها لأجال تبليغ هذه المعلومات.

سنة2001 كانت هناك هيئة تفتيش خارجية مرتبطة بالمديرية العامة للمفتشية العامة لبنك الجزائر مكلفة بهذه الرقابة، وفي سنة2001 بعد التوسع في نطاق البنوك والمؤسسات المالية أقيمت هيئة تمارس المهام التالية:

- التأكد من انتظام نقل المعلومات المالية الصادرة عن البنوك والمؤسسات المالية.
- السهر على احترام نقاط توجيه التنظيمية للتصريح.

في أواخر سنة 2002 تم تدعيم الرقابة على الوثائق، حيث تم اصدار تعليميتين رقم 02/08 ، تتعلق الأولى بنماذج التصريح بنسبة القروض بالإمضاء الممنوحة في إطار تجارة الخارجية، والثانية محددة لإلزامية التصريح الشهري لهذه النسبة، وتدعم هذا النظام أكثر في سنتي 2003 و2004 من خلال تأكيد نظام للإنذار الدائم على مستوى بنك الجزائر، وتصبح أكثر فعالية وتستجيب للمعايير العالمية للرقابة.

**2_2 الرقابة في عين المكان او الرقابة الميدانية:**

تتأكد اللجنة المصرفية من خلال الرقابة الميدانية من التطابق بين الوثائق المحاسبية والمالية المرسلة والتسجيلات المحاسبية ومالية التي توجد في البنك والمؤسسة المالية، كما يتم التأكد من احترام القواعد الاحترازية الخاصة بالنشاط البنكي، تكمن أهمية هذه المراقبة في تحديد نقاط قوة وضعف في تسيير البنك والمؤسسة المالية، لتقديم التوصيات الضرورية الكفيلة بتصحيح النقائص والاخطاء.

تساعد نتائج الرقابة الميدانية من اعداد تقارير المفتشين، وتحويله الى اللجنة المصرفية التي تبلغها بدورها الى مجالس الإدارة ومحافظي الحسابات وكذا المؤسسات المالية المعنية.

**ثانيا: هيئات الرقابة الخارجية لبنك الجزائر**

**1_ محافظو الحسابات:** ألزمت البنوك والمؤسسات المالية بضرورة تعيين محافظين للحسابات من الخبراء المحاسبيين، يقومون بتدقيق ومراقبة عملياتها المحاسبية، واعلام محافظ بنك الجزائر بالمخالفات المرتكبة من الهيئات الخاضعة لمراقبتهم، وتقديم تقارير عملية المراقبة لمحافظ البنك واللجنة المصرفية.[1]

وتبعا للمادة111 من القانون 23 _09 المؤرخ في 21 يونيو2023، يتضمن القانون النقدي والمصرفي، فانه على كل بنك او مؤسسة مالية اجنبية ان يعين، بعد راي اللجنة المصرفية وعلى أساس مقاييس تحددها، محافظين للحسابات، على الأقل، مسجلين في الغرفة الوطنية وفق الشروط المحددة.[2]

وتماشيا مع المادة112 من القانون النقدي والمصرفي التي حاء فيها:[3]

- ان يعلموا فورا محافظ بكل مخالفة طبقا لهذا القانون والنصوص التنظيمية المتخذة بموجب احكامه.
- ان يقدموا لرئيس اللجنة المصرفية تقريرا حول المراقبة التي قاموا بها، في اجل أربعة أشهر للمحافظ من تاريخ غلق كل سنة مالية.
- ان يقدموا للجمعية العامة تقريرا خاصا حول منح المؤسسة اية تسهيلات لاحد الأشخاص المذكورين في المادة115 من هذا القانون، وفيما يخص البنوك والمؤسسات الأجنبية، فيقدم لممثليها في الجزائر
- ان يزودوا اللجنة المصرفية باي وثيقة او معلومة أخرى تراها مفيدة.

يخضع محافظي الحسابات لرقابة اللجنة المصرفية التي يمكنها من ان تسلط عليهم العقوبات التالية حسب المادة 113 من القانون 23_09 المؤرخ في 21 يونيو2023:[4]

- اخطار المجلس الوطني للمحاسبة بصفتها الهيئة المخولة بتطبيق الإجراءات التأديبية
- المنع من ممارسة مهام محافظي الحسابات لبنك ما او مؤسسة مالية ما لمدة ثلاثة سنوات.

**2_ اللجنة المصرفية:** هي السلطة المكلفة بالرقابة على اعمال البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر وهي تكتسب صلاحياتها من خلال ما اوكل اليها من مهام بعد صدور القانون رقم 23 _09 المؤرخ في 21 يونيو 2023، المتضمن قانون النقدي والمصرفي.[5]

---

[1] نواصر الطاهر ولحاق عيسى _"**الاليات الرقابية على المؤسسات المصرفية في التشريع الجزائري**" _مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية _ المجلد العاشر _ العدد الرابع _ جامعة الاغواط _ 2020 _ ص: 77.

[2] بنك الجزائر_ المادة111 _ "**القانون رقم 23 _09 المؤرخ في 21 يونيو2023 المتضمن قانون النقدي والمصرفي**"_ ص: 17.

[3] بنك الجزائر _ المادة112 _ "**نفس المرجع السابق**" ص: 17.

[4] بنك الجزائر _ المادة 113 _ " **نفس المرجع السابق**"_ ص: 18.

[5] مكاوي زبير _ " **الرقابة القانونية على نشاط البنوك والمؤسسات المصرفية الجزائرية**" _ المجلة الاكاديمية للبحوث القانونية والسياسية _ المجلد السابع _ العدد الأول _ جامعة طاهري محمد بشار _ 2023 _ ص: 1299.

تشكيلة اللجنة المصرفية تبعا لنص المادة 117 من القانون رقم 23 _09 المؤرخ في 21 يونيو 2023، المتضمن القانون النقدي والمصرفي فان اللجنة المصرفية تتكون من:[1]

- محافظ رئيسا.
- ثلاثة (03) أعضاء يختارون بحكم كفاءتهم في المجال المصرفي والمحاسبي.
- قاضيان ينتدب، الأول من المحكمة العليا ويختاره رئيسها الأول وينتدب الثاني من مجلس الدولة ويختاره رئيس المجلس بعج استشارة المجلس الأعلى للقضاء.
- ممثل عن مجلس المحاسبة يختاره رئيس هذا المجلس من بين المستشارين الاولين.
- ممثل عن وزارة المالية، برتبة مدير، على الأقل.

يعين أعضاء اللجنة لمدة (05) سنوات، بموجب مرسوم رئاسي وتطبق المادة 28 من هذا القانون على رئيس اللجنة وأعضاءها.

إضافة الى ذلك وحسب المادة 120 الى125 فان مهام اللجنة المصرفية تتمثل فيما يلي:[2]

- مراقبة مدى احترام البنوك والمؤسسات المالية القواعد والاحكام التشريعية المطبقة عليها بناءا على وثائق وفي عين المكان.
- السهر على احترام قواعد حسن السير للمهنة المصرفية.
- معاينة المخالفات التي يقوم بها الناشطون في البنوك دون ان يتم اعتمادهم.

عقوبات اللجنة المصرفية تتمثل فيما يلي طبقا للمادة 126 من القانون النقدي والمصرفي:[3]

- الإنذار.
- التوبيخ.
- المنع من ممارسة بعص العمليات وغيرها من أنواع الحد من ممارسة النشاط.
- التوقيف المؤقت لمسير او أكثر مع تعيين قائم بالإدارة مؤقت او عدم تعيينه.
- انهاء مهام شخص او أكثر من هؤلاء الأشخاص أنفسهم مع تعيين قائم بالإدارة مؤقت او عدم تعيينه.
- سحب الاعتماد.

[1] بنك الجزائر _ المادة 117 _ "**مرجع سبق ذكره**" _ص: 19.

[2] بنك الجزائر _ المواد 120 –125 _ "**مرجع سبق ذكره**"_ ص: 20.

[3] بنك الجزائر _ المادة 126 _ "**مرجع سبق ذكره**" _ ص: 21.

## المبحث الثاني: الحوكمة المصرفية في الجزائر

ان مصطلح الحوكمة المصرفية لم يلقى انتشارا واقبالا واسعا بين المسؤولين واجهزة الاعلام في الجزائر، لأنه لم يكن مطروحا أساسا فيها. بحيث ان الجزائر كانت تصنف من الأوائل في قضية البيروقراطية ونقص مناخ الاستثمار، أصبح من ضروري تبني الحوكمة، الامر الذي دفع الدولة الى تكوين لجنة سميت "لجنة الحكم الراشد" وحتى إذا كان انشاءها من اجل إرضاء أطراف خارجية، الا انه يعد امرا إيجابيا لبداية الاهتمام بمفهوم الحوكمة والتي أصبحت من اهم المعايير العالمية لتقييم اقتصاديات الدول ومناخ الاستثمار فيها.

### المطلب الاول: دوافع تطبيق الحوكمة المصرفية

ان تعزيز الحوكمة المصرفية في الجزائر كان له عدة دوافع جعلت من التطبيق الجيد والرشيد لمبادئ الحوكمة في البنوك الجزائرية ذو أهمية بالغة وماحة.

#### اولا: أزمات البنوك الخاصة والعامة

تعد الازمات التي حدثت في الجزائر والنظام المصرفي الجزائري، بخصوص من بين اهم الأسباب التي دفعت لتبني الحوكمة منها الازمات في البنوك الخاصة ومشكل على مستوى البنوك العمومية نذكر منها:

**1_ ازمة بنك الخليفة:**

ترجع مشكلة هذا البنك الى انها كانت نتيجة ساب من بينها فتح الاستثمار في القطاع المالي لأشخاص ليسوا ذو خبرة كافية في هذا المجال، مثل بنك الخليفة الذي تأسس 1998 من قبل " خليفة لعروسي"، حيث قام بتقديم عدة خدمات ومنتجات بنكية لم يكن للمودعين الجزائريين الحصول عليها، وهذا من اجل جذب أكبر عدد ممكن من الزبائن كما قدم هذا البنك عدة عروض مغرية على الودائع الخاصة بالمؤسسات العمومية والهيئات العامة والضمان الاجتماعي. وحسب ما جاء في احدى مذكرات اللجنة المصرفية فان سبب ازمة بنك الخليفة هو سوء الحوكمة من قبل بنك الجزائر والتي تمثلت في:[1]

- عدم احترام الإجراءات المحاسبية للبنك.
- التأخر في تقديم التقارير لبنك الجزائر.
- غياب المتابعة والرقابة إضافة الى عدم احترام قواعد الحيطة والحذر.

[1] ساسي نورالدين، جبوري محمد "**واقع تطبيق الحوكمة في المؤسسات المصرفية الجزائرية**" _ مجلة إضافات اقتصادية_ المجلد الخامس _ العدد الثاني _ جامعة مولاي الطاهر سعيدة "الجزائر" _2021 _ ص ص: 39 -40.

واجه بنك الخليفة حالة صعبة بما يتعلق بحركة الودائع والوضعية المحاسبية وبتالي أصبح غير قادر على سداد المستحقات لزبائن، لهذا تمت تصفية البنك من اجل ضمان حقوق المودعين.

**2_ ازمة الشركة الجزائرية للبنوك (CA_BANK):**

تحصل هذا البتك على ترخيص من قبل مجلس النقد والقرض 12-06-1999 واعتمد من طرف بنك الجزائر في 12/11/1999 وقد أصدرت اللجنة المصرفية التي تعد احدى هيئات بنك الجزائر بجانب مجلس النقد والقرض، مقررا في 27/12/2005 بحسب الاعتماد الممنوح لهذا البنك ووضعه قيد التصفية. يشير التقرير الى عدم ملاءة هذا البنك التي ازدادت باعتراف مساهمي البنك بعدم قدرتهم على تكوين راس مال المطلوب، كما ان اللجنة عاينت استمرارية حالة عدم ملاءة البنك وبتالي تم تأكيد حالة توقف البنك عن الدفع.[1]

**3_ ازمة بنك الجزائر الصناعي والتجاري:**

في 2003/08/21، قررت اللجنة المصرفية سحب الاعتماد من بنك الجزائر الصناعي والتجاري من خلال القرار (2003/08)، بالإضافة الى المادتين 156و157 من القانون (10/90) المتعلق بالنقد والقرض مصف له، بحيث قررت اللجنة المصرفية لان وضعية السيولة المالية للبنك لا تسمح له بتغطية التزاماته تجاه الغير وعدم تمكن مساهمي البنك من استجابة لطلب سلطات النقدية لتقديم الدعم المالي لبنكهم طبقا للقانون، ومن مخالفات هذه مؤسسة نجد:[2]

- عدم احترام معايير ونسب الحذر لاسيما توزيع المخاطر ونسب قابلية السداد.
- عدم احترام مواعيد ارسال الوثائق التنظيمية.
- عدم مطابقة تحرير رأسمال.
- الوضعية الغير كافية للحساب الجاري للبنك لدى بنك الجزائر.
- مخالفة تشريعات وتنظيمات الصرف.

[1] ساسي نور الدين، جبوري محمد _ "**مرجع سبق ذكره**" _ص: 40.

[2] سما يلي نوفل وبو طوره فضيلة _ "**بنك الجزائر وإرساء قواعد الحوكمة المصرفية دراسة تقييمية تحليلية للفترة (2013 -2015)**" _ مجلة الاقتصاد الجديد _ مجلد 1 _ العدد1 _ جامعة خميس مليانة _ 2016 _ص: 295.

**4_ مشكلة البنوك العمومية:**

تعاني البنوك العمومية الجزائرية من مشكلة احتكار الخدمات المالية والمصرفية في القطاع المصرفي الجزائري، بحيث نجد انها تعاني من ضعف في القطاع المصرفي الذي كان سببه الأساسي عدم تبني مبادئ الحوكمة المصرفية، وانتشار البيروقراطية في الإدارة، بالإضافة الى كثرة القروض المتعثرة ونقص المناخ الاستثماري في المنظومة المصرفية، ان البنوك العمومية الجزائرية كانت تعاني من ظاهر الفساد الإداري ومالي، مما أدى الى التأثير على كفاءتها والخدمات المقدمة من طرفها، الامر الذي استدعى تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية في المنظومة المصرفية الجزائرية وزيادة الاستقلالية لهذه الأخيرة.[1]

**ثانيا: الضعف الهيكلي وضعف التسيير في المنظومة المصرفية**

يعد الضعف الهيكلي لنظام المصرفي الجزائري وضعف التسيير في البنوك من بين اهم أسباب تبني الحوكمة المصرفية في الجزائر من خلال ما يلي:[2]

**1_ الضعف الهيكلي لنظام المصرفي:**

يعاني النظام المصرفي الجزائري من سيطرة البنوك العمومية على السوق المصرفية التي كانت احدى موروثات النظام الاشتراكي المخطط، وبرغم من فتح السوق امام الخواص الا ان البنوك العمومية بقيت مهيمنة على السوق المصرفية، بمختلف الإيجابيات والسلبيات وبقايا من الحقبة الماضية والتي لم تتوافق مع التوجه نحو السوق من حيث عدة جوانب اهمها:

- تخاف أنظمة الدفع، وبطء معالجة ملفات القروض.
- منح القرض على أساس الأهداف السياسية وليس على أساس الأهداف الاقتصادية التنموية امام نقص التنافسية في البنوك الخاصة.
- الازمات التي اثرت على ثقة الزبائن والتي كانت على مستوى البنوك الخاصة.
- الاختلاسات على مستوى البنوك العامة التي أدت بها الى مشكلة القروض المتعثرة، بالإضافة الى ضعف الرقابة الداخلية وعدم تماشيها مع قواعد الحيطة الحذر.

[1] عقبة نصيرة _ **" الأثر المالي للقرض البنكي بعد المرحلة من التحولات الهيكلية في النظام المصرفي الجزائري"** _ مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية_ العدد الثالث _ جامعة محمد خيضر" بسكرة" _ جوان 2008 _ ص: 51.

[2] خولة قرة ومقدم عبيرات _**"تحديات حوكمة الجهاز المصرفي الجزائري في ضوء التوجهات المصرفية العالمية" _** مجلة الأبحاث الاقتصادية المعاصرة _ المجلد السادس _ العدد الثاني _ جامعة سطيف _ مخبر دراسات التنمية الاقتصادية _ 2023 _ ص ص: 229-231.

**2_ ضعف التسيير في البنوك:**

ان منح القروض للمؤسسات لم يخضع لمقياس الكفاءة في الأداء بل كان يمنح على أساس تمويل نشاطاتها من اجل الاستمرارية مما أدى بالنظام المصرفي الى بروز ظاهرة تركز المخاطر. كما ان قانون النقد والقرض وضع مجموعة من الحدود امام البنوك بما يتعلق بمنح القروض مما أثر على تسيير البنوك من خلال ضعف منهج تحليل المخاطر في ظل انعدام الشفافية وضعف عمليات الرقابة من قبل البنك المركزي وعدم تطبيق قواعد الحذر، بالإضافة الى بطئ العمل والبيروقراطية. مع عدم الاستجابة لشكاوى العملاء رغم انها أحد مؤشرات جودة الخدمات البنكية التي تعتمد في اتخاذ القرارات والتي قبلت باللامبالاة من طرف البنوك الجزائرية العمومية.

**ثالثا: ضعف حوكمة النظام المصرفي وضعف التكنولوجي:**

رغم الجهود المبذولة من قبل المنظومة مصرفية جزائرية في تطبيق مبادئ الحوكمة الا انها لم تصل الى المستوى المطلوب حيث نجد:

- **عدم وجود ميثاق للحوكمة:**

ان اول ما يجب تسليط الضوء عليه ان مجال حوكمة البنوك الجزائرية، هو غياب هيئة مخصصة داخل بنك الجزائر تتولى وضع ميثاق، او دليل موحد يجمع مختلف الاحكام والنصوص والمبادئ المتعلقة بالحوكمة، بالإضافة الى متابعة مدى الالتزام بهذا الميثاق من قبل البنوك الجزائرية، ذلك على خلاف بعض الدول العربية الأخرى التي وضعت مواثيق لإرساء وتعزيز الحوكمة المصرفية.[1]

- **عجز النظام المصرفي وضعف تقييم المخاطر:**

يمكن توضيحهما فيما يلي:[2]

في ظل غياب سياسة الادخار المحفزة وإستراتيجية واضحة وفعالة أدى الى فتح المجال امام السوق الموازية، وغياب أدوات الادخار بسبب عدم تقديم أدوات مالية مبتكرة ومحفزة لجذب رؤوس الأموال، مع غياب السوق المالية الفعالة. بحيث ان الخدمات المقدمة من قبل القطاع المصرفي الجزائري لازالت تنحصر في الخدمات التقليدية التي لم تواكب التطورات العالمية.

[1] قويدر بو رقبة واخرون _ **"واقع الحوكمة المصرفية في النظام المصرفي الجزائري"** _ مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة_ المجلد 1 _ العدد1_ ديسمبر 2018_ ص: 45.

[2] خولة قرة ومقدم عبيرات_ **"مرجع سبق ذكره" _** ص: 231.

ان عملية تقييم المخاطر تعد عملية صعبة في القطاع المصرفي الجزائري بسبب نقص المعلومات على مستوى القطاعات الاقتصادية، إضافة الى عدم الاستقرار خاصة في المؤسسات العمومية، وعجزها عن تحقيق الفوائض في ظل ما تعانيه من سوء التسيير وانعدام الشفافية والتدخل المستمر من السلطات العمومية في القرارات المالية.

- **الضعف التكنولوجي لنظام المصرفي:**

لايزال القطاع المصرفي الجزائري يعاني على غرار باقي القطاعات المصرفية العربية من ضعف تطوره في مختلف نواحي المنظومة المصرفية، حيث يواجه مجموعة من التحديات من بينها ضعف في البنية التحتية الرقمية الداعمة لتطور التكنولوجي المالي والمصرفي وانخفاض معدل تغلغل الانترنت ومحدودية تدفقها، إضافة الى انعدام الثقة في اجراء المعاملات الالكترونية، وكذا السداد بالوسائل الالكترونية. فالمجتمع الجزائري يميل لاستخدام النقد في تسوية معاملاته المالية.[1]

**المطلب الثاني: مساهمة بنك الجزائر في تعزيز الحوكمة المصرفية**

عملت السلطات على تفعيل مصطلح الحوكمة المصرفية على مستوى المؤسسات المصرفية، وذلك من اجل تجنب مختلف الازمات التي تواجه البنوك من خلال عدة وسائل وأدوات، لتبني مبادئ الحوكمة المصرفية في البنوك بهدف تحسين إدارة المخاطر وتعزيز الرقابة والانضباط في السوق.

**اولا: القوانين واللوائح المعززة للحوكمة المصرفية**

سنت الجزائر مجموعة من القوانين المعززة للحوكمة المصرفية ولتطبيق مبادئها نذكر ما يلي:

- **قانون المراقبة المالية للبنوك والمؤسسات المالية:** أصدر بنك الجزائر نظام رقم 02_03 بتاريخ 2002/11/14، يتضمن المراقبة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، والذي يجبر البنوك والمؤسسات المالية على تأسيس أنظمة للمراقبة الداخلية تساعدها على الوقوف على مختلف المخاطر تماشيا مع ما ورد في اتفاقية بازل2 والتي شملت ما يلي:[2]

[1] وفاء حمدوش واخرون _"**دور التكنولوجيا المالية في تعزيز أداء القطاع المصرفي: الدوافع والتحديات**"_ جامعة باجي مختار _مجلة الاقتصاد الجديد _ المجلد12 _ العدد4 _ 2022 _ص ص: 551 -552.

[2] محمد اقبال غناية وحكيمة حليمي _"**فهم مبادئ الحوكمة المصرفية بين الواقع والمأمول "نظام المصرفي الجزائري نموذجا"**_ جامعة سوق اهراس _journal of Economic Grouth and Enterpeureship JEGE_ المجلد 4 _العدد 4 _ 2021 _ص: 135.

- مراقبة العمليات والإجراءات الداخلية بهدف مراقبة عمليات الاحكام التشريعية والتنظيمية المنصوص عليها من قبل البنك المركزي.
- التنظيم المحاسبي ومعالجة المعلومات من خلال شمولية ونوعية ومصداقية المعلومات وأيضا مناهج التقييم المحاسبي.
- وضع أنظمة المراقبة والتحكم في المخاطر من خلال النظام02_03 المؤرخ في 14 نوفمبر2002 من خلال المادة12 و19، اطر سبل مراقبة نظم المعلومات.
- وضع نظام للإعلام والتوثيق من اجل تحقيق الشفافية.

- **برنامج العمل الوطني في مجال الحوكمة:** تم ادخال نظام بازل الثانية في البنوك والمؤسسات المالية لتنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحوكمة، من اجل تحسين تسيير المخاطر وتعزيز الرقابة والانضباط في السوق وذلك لتطبيق ركائز الحوكمة. حيث اعتمد بنك الجزائر إجراءات تدريجية ومنسقة مع الأوساط المصرفية من بين هذه الإجراءات ما يلي:[1]
- انشاء فريق مخصص لمشروع اتفاقية بازل الثانية تحت اشراف مصادر خارجية، بالعمل مع الفريق المسؤول على تنفيذ مشروع المعايير المحاسبية الدولية.
- اعداد دراسة الأثر الكمي لهذا النظام من قبل بنك الجزائر.
- اعداد استبيانين ووضعهما تحت التصرف للبنوك الجزائرية بغية تقييم مدى استعدادها لتلبية بازل الثانية.

- **قوانين محاربة الفساد المالي والاداري:** تم اصدار القانون (06_01) المؤرخ في 2006/02/20 والمتعلق بالرقابة من الفساد ومكافحته والذي مكن من الكشف ومعاقبة العديد من المخالفين والمتورطين في قضايا الفساد المالي والإداري، اما بالنسبة لظاهرة غسيل الأموال فقد جاء لمكافحة القانون رقم (05_01) المؤرخ في 2005/02/6 والذي صدر فيه النظام 05_05 في 2005/12/15 المتعلق بالوقاية من تبيض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحته. ثم تم تعديله من خلال (12_03) في 2012/11/28 لإبراز دور البنوك في مكافحة الظاهرة من خلال أنظمة الرقابة الداخلية الفعالة.[2]

- **برنامج المدونة الجزائرية لحوكمة المؤسسات:** صدرت في 2009/03/11 وفي الوقت المناسب، فتطبيق قواعد الحوكمة سيساعد في بناء الثقة المتبادلة مع القطاع المصرفي وفي الوقت الذي زادت فيه أهمية الحصول على رأسمال وتعزيز النمو الاقتصادي الذي يعد حجر الزاوية في تخطي أزمات المالية العالمية، ان تحفيز النمو الاقتصادي هو احد اهم اهتمامات للقطاعين خاص والعام وفي بيئة الاعمال

[1] عجولي خالد _ **"اليات تعزيز الحوكمة المصرفية في الجزائر"**_ مجلة البحوث والدراسات للتجارة _ المجلد 5 _العدد2 _ 2021 _ص: 38.
[2] محمد اقبال غناية وحكيمة حليمي **" مرجع سبق ذكره"** ص: 136.

بالجزائر التي تسيطر عليها القطاع الغير رسمي والسوق الضيق وحتى منشئات الاعمال كانت جزءا من مشكلة فقد لاحظ "سليم عثماني" رئيس مجلس العمل لحوكمة المؤسسات ان غياب الحوكمة يحد من الابتكار والتطوير في المؤسسات لذا وجب الالتزام بمدونة حوكمة المؤسسات.[1]

- **مشروع المعلومات SYNOBA لنظام التنقيط المصرفي:** في إطار الاستمرار في تطوير أدوات الرقابة بالمساعدة التقنية لبنك الدولي، وتمحورت في تطوير نظام متكامل ديناميكي لاختبار القدرة على تحمل الضغوط والذي يدعىSYNOBA والذي يندرج تحت إطار مواصلة إقامة نظام التنقيط المصرفي الجزائري في 2011. وكانت المرحلة الأولى للمشروع تتضمن انشاء وسائل تحميل التقارير المحاسبية والاحترازية بواسطة تحميل مغناطيسي، وجعل رقابتها كألية للتأكد من التناسق والارتباط بين مختلف التقارير والسماح باستخدام معلومات حسب الحاجة لها، وفي 2013 شرعت المرحلة الثانية التي تمثلت في تصميم كشف البيانات الممكن استخراجها كما تم تكييفه في 2014 مع تنظيم احترازي الجديد والذي يتضمن معايير بازل 2و3.[2]

**ثانيا: مبادئ واليات الحوكمة المصرفية في الجزائر**

**1_ مبادئ الحوكمة المصرفية:**

من اهم مبادئ الحوكمة المصرفية في الجزائر ما يلي:[3]

- **حقوق المساهمين:** بادرت الجزائر بعد اصلاح هيكلها المالي الى سن العديد من القوانين التي تعطي الحق لحملة الأسهم في:
  - المشاركة في اجتماعات الهيئة العامة للشركات المساهمة بما في ذلك البنوك.
  - الحق في المناقشة لتقارير المالية بما فيها تقرير مراقب الحسابات.
  - الحق في الحصول على نصيب من الأرباح.

[1] دريس رشيد_ **"اليات الحوكمة المصرفية في الحد من الفساد المالي حالة الجزائر"**_ مجلة المؤسسة_ المجلد1 _العدد 03 _ص: 149.

[2] طلال عبسي والهام بوجعدار _**"دور بنك الجزائر في عصرنة مهام الاشراف في إطار مبادئ الحوكمة"**_ مجلة العلوم الإنسانية_ المجلد 20 _العدد 02 _2020، ص: 414.

[3] ريم بن عيسى _ **"دراسة تحليلية لأثر اليات حوكمة الشركات على الأداء المصرفي – دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الجزائرية–"** _ أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه _ علوم اقتصادية _ اقتصاد وتسيير مؤسسة_ جامعة قاصدي مرباح ورقلة _ 2019/2018 _ ص ص: 92_94.

- **المعاملة المتساوية للمساهمين:** نصت المواد 684 و685 من القانون التجاري على انه يجب ان يحدد القانون الأساسي عدد الأصوات التي يحوزها كل مساهم في الجمعية العامة بشرط هذا التحديد يفرض على جميع الأسهم، تشير هاتين المادتين الى المساواة العادلة والنزيهة بين كل المساهمين.
- **احترام الأطراف ذات العلاقة:** هم كل الأطراف المكونة لمحيطها سواء كانوا بنوك ومؤسسات مالية، إدارات عمومية، زبائن، موردين ومنافسين، وضعت الجزائر الكثير من القوانين مبنية على العدالة والوضوح والشفافية من خلال:
  - الاعتراف بحقوق العمال والموظفين.
  - الاعتراف بحقوق العملاء والموردين وهم الفاعلين الاساسين.
  - الاعتراف بحقوق الافراد باعتبارهم المجتمع الذي تنشط فيه كل الاعمال.
- **مسؤوليات مجلس الإدارة:** يعتبر السلطة الاشرافية على كل الاعمال سواء في البنوك او الشركات من خلال تمثيل الشركة او البنك في علاقتها مع الغير، بالإضافة الى منح المكافآت عن المهام للقائمين بالإدارة ويكون المبلغ مقيد في تكاليف الاستغلال، الرقابة الدائمة على الشركات وإعطاء التراخيص لمجلس المديرين، مع تقديم تقرير مرة كل ثلاثة أشهر وعند نهاية كل سنة مالية.

**2_ اليات الحوكمة المصرفية في الجزائر:**

تعتمد الدولة الجزائرية في تنظيم الاعمال في قطاع المصرفي على عدة اليات نذكر منها:[1]

- **الية المراجعة الخارجية:** تعتمد الدولة الجزائرية في عمليات الرقابة على الشركات والبنوك على المراجعة الخارجية، باعتبارها الأساس في عملية الرقابة وهي تعتبر من صلاحيات محافظ الحسابات.
- **الية رقابة المجلس الوطني للسجل التجاري:** تلزم الدولة الجزائرية البنوك والشركات الإفصاح عن الحسابات الاجتماعية لدى مركز الوطني للسجل التجاري CNRC ويعاقب كل من يخالف ذلك بغرامة مالية تصل الى 300000.
- **الية الجمعية العامة:** هي الهيئة العليا في الشركة وتتكون من كل مساهميه وفي حالة الشركات ملك لدولة فإنها تتكون من ممثلي الدولة بصفتهم المالك الوحيد لرأسمال الاجتماعي.
- **الية الحوافز والمكافئات:** اقر القانون التجاري الجزائري بمنح مجلس الإدارة او مجلس مراقبة حسب الحالة مكافأة من نشاطات اعضاءه في شكل مبالغ ثابتة سنويا، لما لها من تأثير إيجابي على أداء العاملين

[1] ريم بن عيسى_ "نفس المرجع السابق" _ ص: 95.

وترتكز عليها نظام الحوكمة بشكل كبير. الا ان النص القانوني للمشرع الجزائري ربط المكافآت بالجهد المبذول للإدارة وليس الأداء عكس الأنظمة التي تعتمد سياسة المكافآت كألية للحوكمة.

- **اليـة الإفصـاح والشـفافية:** من اهم اليات الحوكمة في البنوك وتماشيا مع المعايير المحاسبية الدولية وبموجب القانون 07_11 المؤرخ في 2007/11/25 والذي تم تطبيقه ابتداء من 2010 بموجب التعليمة الوزارية رقم 02 المؤرخة في 2009/10/29 يعمل هذا النظام على القواعد العامة لتجميع وتقديم القوائم المالية لمختلف الوحدات الاقتصادية وللهيئات الخاضعة للمحاسبة.

**ثالثا: الإطار التوجيهي لحوكمة البنوك الجزائرية**

في سنة 2007، انعقد اول ملتقى دولي حول " الحكم الراشد للمؤسسات" وقد شكل هذا الملتقى فرصة مواتية لتلاقي جميع الأطراف الفاعلة في عالم المؤسسة، وحدد له هدف مهم يتجسد في تحسين المشاركين قصد الفهم الموحد والتدقيق لمصطلح الحكم الراشد.

ومن خلال هذا الملتقى تبلورت فكرة اعداد" ميثاق جزائري للحكم الراشد للمؤسسة" الذي يعتبر الإطار التوجيهي لحوكمة البنوك الجزائرية كأول توصية وخطوة تتخذ، من خلال انشاء فريق عمل متناسق ومتعدد التمثيل تحت تسمية "GOAL 08"

وفي هذا الامر، فلقد شكلت مبادئ حوكمة الشركات المعتمدة من طرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لسنة 2004. من اهم مراجع التي اخذها فريق العمل بعين الاعتبار مع الاخذ بخصوصية المؤسسة الجزائرية.

اهم ما جاء في هذا الميثاق ما يلي:[1]

**1_ عرض للميثاق:**

الحكم الراشد للمؤسسة هو عبارة عن فلسفة تفسيرية ومجموعة من التدابير العملية الكفيلة بضمان استدامة وتنافسية من خلال:

- تعريف حقوق وواجبات الأطراف الفاعلة في المؤسسة.
- تقاسم الصلاحيات.

[1] سدرة انيسة _" **الإطار التشريعي والتوجيهي لحوكمة البنوك الجزائرية في ظل غياب ميثاق لها خلال فترة 1990-2017** " _ جامعة الجزائر 3 _ مجلة البشائر الاقتصادية _ مجلد رقم 05 _ العدد 01 _ ص ص: 367_370.

بحيث يهدف هذا الميثاق الى وضع تحت تصرف المؤسسات الجزائرية جزئيا او كليا، وسيلة مبسطة تسمح بفهم مبادئ الميثاق الأساسية. وبالتالي فانه يمنح المؤسسة الأدوات التي تساعدها على تحرير تسييرها عن طريق توفير أكبر قدر من الامن.

ويندرج هذا الميثاق ضمن سياق القوانين والنصوص التنظيمية السارية المفعول، لأنه وثيقة مرجعية ومصدر مهم في متناول المؤسسات.

كما ان هذا الميثاق يستهدف وبصفة أولية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة ويترك المؤسسات الأخرى كالبنوك حرية استعماله او اللجوء الى مصادر أخرى.

ويتضمن الميثاق جزأين هامين وملاحق يتمثلان فيما يلي:

- **يوضح الجزء الأول:** الدوافع التي أدت الى ضرورة وجود حكم راشد للمؤسسات في الجزائر ويربط الصلات مع إشكاليات المؤسسة الجزائرية.
- **يتضمن الجزء الثاني:** المقاييس الأساسية التي تبنى عليها الحكم الراشد للمؤسسات.

ويختم هذا الميثاق بملاحق تجمع بين أساس الأدوات ونصائح عملية يمكن للمؤسسات اللجوء اليها بغرض الاستجابة لانشغال واضح ودقيق.

- والى جانب النشر الواسع لهذا الميثاق، يتطلب ترقية الحكم الراشد ضرورة وضع جهاز مرافقة من خلال معهد جزائري يتكفل بما يلي:
  - تسجيل المؤسسة المنخرطة ضمن هذا الميثاق والتعديلات التي تريد ادراجها.
  - تشكيل مجموعات عمل وتفكير حول اقتراحات التعديل المحتملة حول ميثاق الحكم الراشد في السياق الجزائري.
  - تنظيم لقاءات تحسيسية وتكوينية حول الحكم الراشد للمؤسسات.
  - طرق قوانين جديدة فيما يتعلق بالقطاع المالي والشركات ككل.

**_ المبادئ التي نص عليها الميثاق:**

تهدف هذه المبادئ الى تحسين احترام قواعد النصاف بحيث تكون كتالي:

- **المبدأ الاول:** الأطراف الفاعلين وعلاقتهم المتبادلة: بحيث في هذا السياق وبواسطة الهيئات التنظيمية المكرسة لهم، يتم مد الجسور ويمكن التداخل والتبادل لمختلف الوظائف المسموح بها.

- **المبدأ الثاني:** علاقات المؤسسة مع الأطراف الفاعلين: ان هناك مجموعة من التوصيات الواجب تنفيذها قصد ملاءمتها مع طرف كل مؤسسة لكي يتمكن من تحسين علاقتها مع الأطراف الفاعلين الخارجين وتوسيع جاذبيتها اتجاههم.

- **المبدأ الثالث:** التوعية ونشر المعلومات: في مجال الالتزامات القانونية ينص القانون على نشر الوضعية المالية السنوية للمؤسسة، وبالنسبة لتلك المساهمة في البورصة فهي مطالبة بنشر حالتها المالية في كل ثلاثي وكذا كل المعلومات التي لها أثر مادي على تقييم المؤسسة.

- **المبدأ الرابع:** انتقال ملكية المؤسسة: من الأفضل دائما توقيع كيفية ضمان النقل بدلا من انتظار وبالتالي تحمل النتائج.

## المبحث الثالث: الرقابة الخارجية لبنك الجزائر ودورها في تفعيل الحوكمة المصرفية

تسعى الجزائر في ظل التغيرات والتطورات العالمية ومواكبة المتطلبات الدولية في تحقيق الحوكمة الجيدة للقطاع المصرفي، تحت الضغوطات والتوجهات الدولية التي ألزمت بضرورة تبني الحوكمة المصرفية، بحيث دفعت الجزائر بنظامها المصرفي نحو التوجهات على امل تحقيق الصلابة المالية المطلوبة، بالإضافة الى ان تجسيد الحوكمة المصرفية في الجزائر واجه عدة تحديات بالرغم من مختلف الجهود المبذولة لتفعيل الحوكمة المصرفية.

### المطلب الأول: تحديات الحوكمة المصرفية ومكافحتها في الجزائر

تواجه الحوكمة المصرفية في الجزائر عدة تحديات وعراقيل لتجسيدها في النظام المصرفي، بحيث أدت هذه التحديات الى التأخر في الوصول الحوكمة الى المستوى المطلوب.

#### أولا: تحديات تطبيق الحوكمة المصرفية

تواجه الحوكمة المصرفية في تطبيقها عدة صعوبات وتحديات نذكر أهمها ما يلي:

- **الفساد المالي والإداري:** يمكن ان يكون الفساد الإداري عبارة عن نوع من السلوك المخالف للأعراف الاجتماعية والقيم الدينية والأخلاقية، والقصد من تحقيق منافع شخصية. كما يمكن الإشارة الا انه يكون باستغلال الوظيفة العامة والمصادر العامة لتحقيق منافع شخصية او جماعية بشكل مناف للأنظمة الرسمية، سواء كان هذا الاستغلال شخصيا من الموظف او بسبب ضغوطات خارجية من خارج الجهاز الحكومي. اما بالنسبة للفساد المالي فهو عبارة عن مجموعة من مخالفات السلبية التي يرتكبها الموظف عند انجاز المعاملات المالية، سواء ما يرتبط منها بالمصالح العامة او مصالح المواطنين الذي يتعاملون مع المؤسسة.[1]

بحيث جاءت الجزائر في الترتيب 116/180 عالميا مسجلة 33 نقطة من مؤشر 100 نقطة.[2]

- **ضعف الثقة في المنظومة المصرفية:** تعاني المنظومة المصرفية من عدة مشاكل أدت بها لعدم زرع الثقة في الجمهور وبتالي عدم تفعيل الحوكمة المصرفية، من بين هذه المشكل ما يلي:[3]

---

[1] سامية حمريش _"الفساد المالي والاداري: أسباب مظاهره واليات الوقاية منه" _مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية_ المجلد 16 _ العدد 05 _ 2018 _ ص ص: 278 _280.

[2] Corruption perceptions indox 2022.retrieved19. 2023.form transparency international: https://www.transparency.org/en/2022/index/dza .

[3] خرخاش جميلة _ "أثر تطبيق حوكمة الشركات في تفعيل أنظمة الرقابة لدى البنوك التجارية الجزائرية"_ دراسة استشرافية _ أطروحة دكتوراه_ جامعة المسيلة _ 2018 _ ص ص: 160_162.

- أسباب تنظيمية ترتبط أساسا بالرقابة والاشراف التنظيمي الفعال على الأداء ونشاط البنوك في ظل عدم وجود تدابير كافية لحماية المودعين من قبل المدراء والموظفين.
- ضعف المعرفة المالية لدى الافراد أدى بخلق فجوة بين البنوك ومصدر الأموال الأساسي.
- ضعف الإفصاح والشفافية.
- عدم توفر المعلومات الكافية عن نشاط البنوك وان كانت معروضة امام كبار مستثمرين، فهذا لا يعتبر كافيا.
- انتشار ظاهرة الفساد المالي سواء المالي او الإداري في المنظومة المصرفية.

- **هيكل ملكية البنوك العمومية:** بحيث ان البنوك العمومية الجزائرية هي البنوك التجارية تقوم بعمليات الوساطة المالية، كما انها تعتبر مؤسسات مالية تجارية تحمل شكل شركات أسهم وهي تتمتع بالشخصية المعنوية وتخضع لمبدأ الاستقلالية والتوازن المحاسبي.[1]

حيث في بداية سنة2021 النظام المصرفي الجزائري يتشكل من ثمانية وعشرون مصرفا ومؤسسة مالية تتمثل فيما يلي:[2]

- ستة مصارف (06) مصارف عمومية.
- أربعة عشر (14) مصرفا خاص ومختلط.
- تسعة (09) مؤسسات مالية.

- **تحديات أخرى تواجه تطبيق الحوكمة المصرفية:**

والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:[3]

- غياب السوق المالية الفعالة مما يعرقل جهود الخوصصة وإيجاد أدوات ادخارية محفزة للمستثمرين، خاصة اثناء هيمنة السوق الموازية.
- عدم الالتزام بنشر المعلومات في وقتها والتأخر في اعداد التقارير المالية مما قد يكون هناك تلاعبات.
- صغر حجم من حيث رأسمالها مقارنة حتى ببعض الدول مما يخلق ضعف في قدرته على المساهمة الفعالة في النشاط الاقتصادي.

---

[1] بن عمار عبد القادر_ **"خوصصة البنوك العمومية الجزائرية في ظل الازمة النفطية بين الحتمية والقيود"**_ مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات_ العدد14 _ 2018_ ص ص: 38_40.

[2] الاطلاع على موقع بنك الجزائر الرابط : **Bank-of-Algeria-dz** في 2025/4/27 على الساعة40: 11 .

[3] خولة قرة ومقدم عبيدات_ **"مرجع سبق ذكره"**_ ص: 239.

- ضعف مواكبة النظام المصرفي للتطورات التكنولوجية خاصة في مجال الصيرفة الالكترونية وعدم توفير مناخ الثقة بينه وبين تعاملينه.

**ثانيا: جهود مكافحة تحديات الحوكمة المصرفية**

لقد حاولت الجزائر جاهدة مكافحة تحديات الحوكمة المصرفية لتفعيل الحوكمة المصرفية في القطاع المصرفي نذكر منها ما يلي:

- **توقيع اتفاقيات لمكافحة الفساد:** تماشيا مع الجهود المبذولة لمحاربة الفساد وتعزيز الحوكمة المصرفية جاء ما يلي:

- التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في 31 أكتوبر 2003، مرسوم رئاسي رقم 04_128، مؤرخ في 29 صفر 1425، الموافق ل 19 ابريل سنة 2004.[1]

- توقيع الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد المحررة بالقاهرة بتاريخ 21 ديسمبر 2010 حسب المرسوم الرئاسي رقم 249/14، مؤرخ في 13ذي القعدة1435 الموافق ل 8سبتمبر 2014.[2]

- **زيادة الثقة في المنظومة المصرفية:** وذلك من خلال:[3]

- تحقيق التكامل بالنسبة لأصحاب المصالح، وذلك لتوفير المعلومات التفصيلية الحقيقية للإدارة والتي تساعد على اتخاذ القرارات الفعالة من اجل بث الثقة في المعلومات الدالة على الأداء الإداري.

- مراقبة العمليات والإجراءات، من اجل مراقبة مدى احترام الاحكام التشريعية والتنظيمية التي وضعت البنك المركزي.

- التنظيم المحاسبي، ينبغي للبنوك والمؤسسات المالية التأكد من مدى مصداقية المعلومات واليات تقييم المحاسبي ونوعيتها وشموليتها.

- وضع أنظمة لتقدير المخاطر، يجب وضع أنظمة خاصة لتقرير وتحليل المخاطر بحيث تتوافق الأنظمة مع حجم وطبيعة العمليات التي يقوم بها البنك.

- وضع أنظمة للإعلام وتوثيق، من اجل تحقيق الشفافية وتوثيق المعلومات.

---

[1] " **المرسوم الرئاسي رقم 04_128**"، المؤرخ في 29 صفر 1425، الموافق ل 19 ابريل سنة2004 .

[2] " **المرسوم الرئاسي رقم 14_249** "، المؤرخ في 13 ذي القعدة 1435، الموافق ل 8 سبتمبر 2014.

[3] خديجة وراق _"**اليات الحوكمة المصرفية ودورها في تفعيل الرقابة في البنوك التجارية**" _ مجلة رؤى الاقتصادية _ العدد 10 _ 2019 _ ص ص: 52_54.

كما جاء القانون 03_11 المتعلق بالنقد والقرض، بعدة إصلاحات خاصة في جانب الوساطة المالية وإعادة الهيكلة للقطاع المصرفي من خلال ما يلي:

- نزع الاحتكار وإرساء قواعد المنافسة بين البنوك.
- نظام الإجراءات الوقائية، خاصة على مستوى الأموال وتوزيع المخاطر.
- مراقبة القروض بإعادة توجيه التمويل.
- مضاعفة الجزاءات بالنسبة للانحرافات المتعلقة بالنشاط البنكي.
- تدعيم الاستقلالية النقدية وبالتالي تحسين هيكلة مكونات المختلفة للبنوك.

**ثالثا: تحديات اعداد دليل موحد للحوكمة المصرفية**

ان البنوك الجزائرية تواجه اليوم أكثر من أي وقت مضى تحديات لتبني قواعد الحوكمة المصرفية، بحيث قامت بعدة مجهودات لتعزيز الحوكمة المصرفية في المنظومة المصرفية من خلال الإجراءات التالية:[1]

- **مجلس الادارة:** يجب ان يكون مجلس الإدارة على مستوى من الكفاءة والتأهيل لفهم طبيعة قواعد الحوكمة المصرفية، ويكون ذو قدرة على وضع إستراتيجيات المناسبة. بحيث يجب ان يتوفر على عدد أعضاء كافي مستقلين لكي يقوم المجلس على ممارسة اعماله.

- **معايير لاختيار أعضاء مجلس الادارة:** من خلال التأهيل العلمي والخبرة العلمية والمهنية والمهارات في مجال المالية، والمعرفة التامة بأفضل الممارسات الدولية في مجال الإدارة وتطبيقاتها في بيئة الاعمال.

- **الإدارة التنفيذية:** يجب ان تكون التنفيذية ملائمة فلا يكفي ان يتوفر الجانب الأخلاقي، بل لابد من توفر الكفاءة والخبرة. وذلك لان الإدارة هي المسؤولة عن تنفيذ سياسات مجلس الإدارة.

- **أنظمة الرقابة والضبط:** من اجل تفعيل نظم الرقابة المصرفية يجب توفر مقومات في مجال المراجعة الخارجية كما يلي:

- **مجال المراجعة الخارجية:** من خلال توفر الأساليب المناسبة لدى المراقبين لتجميع ومراقبة وتحليل التقارير والنتائج الإحصائية من البنك وفق القواعد الموحدة والمحددة في الوقت المناسب، بحيث تغطي القوائم المالية المدعمة بجداول تفصيلية أكبر عن مدى التعرض لمختلف أنواع المخاطر.

[1] امحمد عبد الحفيظي_"**دور البنك المركزي في إرساء قواعد الحوكمة المصرفية –حالة الجزائر** – "_ رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية _ جامعة الجزائر 3 _ 2014 _ ص ص: 187_190.

- **الإفصاح والشفافية:** ينبغي ان يتضمن دليل الحوكمة نشر معلومات صحيحة وفي الوقت المناسب لها، حيث يجب على البنوك ان تقوم بالإفصاح وفقا للمعايير الدولية والتعليمات المعلنة من بن الجزائر. وفي هذا الإطار توجب على بنك الجزائر تدعيم مركزية المخاطر ومركزية عوارض الدفع ومركزية الميزانيات والتوسيع من المهام والممارسات.

## المطلب الثاني: الرقابة الميدانية لمؤشرات الصلابة المالية في البنوك الجزائرية (2019_2023)

تقوم اللجان التابعة للجنة المصرفية، الخاصة بالرقابة الميدانية بتقييم مدى تطبيق القواعد الاحترازية في المنظومة المصرفية الجزائرية من خلال ما لخصت اليه اللجان لمعرفة مدى تطبيق متطلبات الرقابة والاشراف وانضباط السوق.

### اولا: حالات عدم الامتثال لمتطلبات القواعد الاحترازية للقطاع المصرفي

فيما يأتي جدول يوضح بعض من حالات عدم الامتثال لتطبيق القواعد الاحترازية باعتبار ان متطلبات الرقابة الاشرافية وانضباط السوق أحد اهم متطلبات بازل.

**الجدول رقم (01): حالات عدم الامتثال للقواعد الاحترازية**

| | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 |
|---|---|---|---|---|---|
| حالات عدم الامتثال لمختلف القواعد الاحترازية | 68 | 53 | __ | 68 | 40 |
| القروض المتعثرة | 14,17 % | 16,36 % | 19,64 % | 19,86 % | 20,35 % |
| نسبة تقسيم المخاطر | 32,35 % | 17 % | __ | __ | 25% |
| الحد الأدنى لمعامل السيولة | 29,41 % | 41,50 % | __ | __ | 10 % |

**المصدر**: من اعداد الطالبة بالاعتماد على تقرير السنوي لبنك الجزائر (2019_2023)

يوضح الجدول السابق ان هناك حالات عدم الامتثال للقواعد الاحترازية سجلت انخفاض في سنوات الدراسة من 2019 الى 2023، بحيث قدرت في سنة 2019 ب (68) حالة عدم الامتثال، تليها سنة 2020 لتسجل انخفاض في حالات عدم الامتثال للقواعد الاحترازية حيث كانت (53) حالة. اما بالنسبة لسنة 2022 فقد كانت حالات عد الامتثال تساوي (68) حالة بحيث انها عرفت ارتفاعا في هذه السنة،

مقارنة بالسنوات الفائتة، في سنة 2023 على خلاف السنة الفائتة فإنها عرفت انخفاضا في حالات عدم الامتثال حيث سجلت (40) حالة.

**الشكل رقم (05): تطور معدل القروض المتعثرة في القطاع المصرفي (2019_2023)**

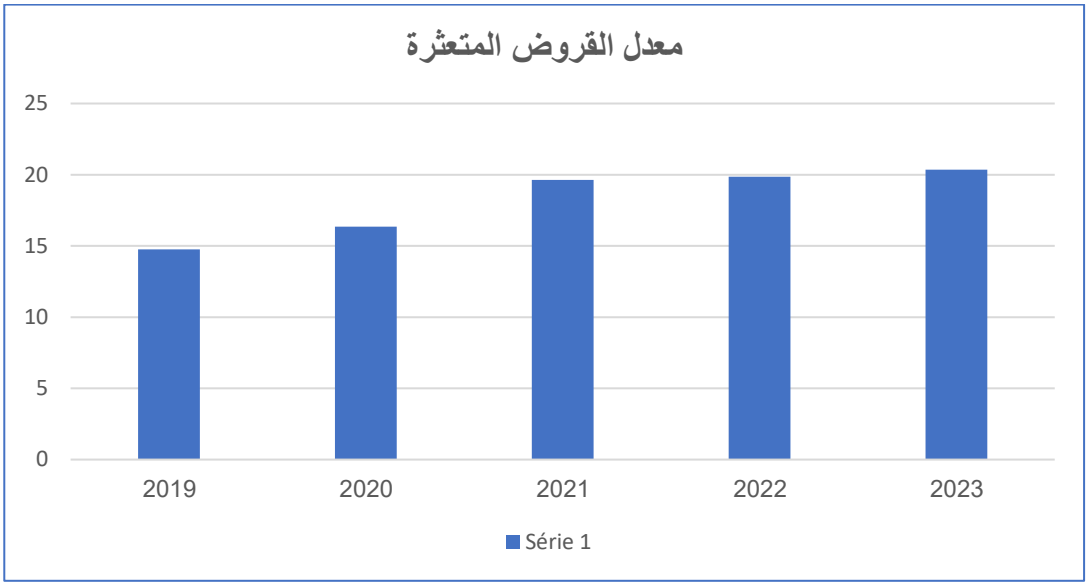


**المصدر**: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

توضح الاعمدة البيانية السابقة معدل القروض المتعثرة على مدار السنوات من 2019 الى 2023حيث عرفت ارتفاعا ملحوظا خلالها، بحيث سجلت نسبة القروض المتعثرة في 2019 ب 14,76%، وفي سنة 2020 شهدت ارتفاعا حيث بلغت 16,36%، لتستمر في الارتفاع خلال السنتين 2021 و2022 لتكون بنسبة 19%. اما في سنة 2023 فقد قدرت نسبة القروض المتعثرة ب 20,35 %.

**ثانيا: مؤشرات الصلابة المالية للبنوك الجزائرية**

يبين الجدول التالي اهم النسب المالية التي تعتبر كمؤشرات خاصة بالصلابة المالية للبنوك الجزائرية.

**الجدول رقم (02): مؤشرات الصلابة المالية**

| المؤشرات | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 |
|---|---|---|---|---|---|
| نسبة الملاءة الاجمالية | 19,05 | 17,99% | 19,17% | 21,60% | 21,53% |
| نسبة الملاءة Tiers I | 14,98 | 14,26% | 15,38% | 17,72% | 17,74% |
| المستحقات غير المنتجة الى الأموال الخاصة النظامية (FPR)" | 39,35 | 52,57% | 59,56% | 58,15% | 56,24% |
| معدل المستحقات المصنفة"" | 12,70 | 14,76% | 16,36% | 19,64% | 19,86% |
| معدل صافي المستحقات المصنفة | 6,33 | 7,87% | 8,81% | 10.07% | 9,94% |
| معدل مؤونات المستحقات المصنفة | 50,12% | 46,69% | 46,14% | 48,73% | 49,94% |
| مردودية الأموال الخاصة | 22,41% | 14,08% | 11,62% | 14,35% | 13,47% |
| مردودية الاصول | 2,42% | 1,51% | 1,43% | 1,72% | 1,38% |
| نسبة هامش الربح الى الدخل الاجمالي | 78,78% | 78,89% | 73,47% | 78,45% | 78,69% |
| نسبة التكاليف الخارج الفوائد الى الدخل | 29,34% | 30,79% | 35,93% | 35,29% | 39,96% |
| نسبة الأصول السائلة الى اجمالي الاصول | 19,84% | 15,97% | 13,11% | 35,98% | 40,22% |
| نسبة الأصول السائلة الى الخصوم قصيرة الاجل | 47,45% | 44,23% | 37,14% | 102,06% | 108,53% |

**المصدر**: من اعداد الطالبة بالاعتماد على التقرير السنوي لبنك الجزائر (2023)

يوضح الجدول السابق النسب المالية التي تمثل مؤشرات الصلابة المالية في المنظومة المصرفية الجزائرية حيث نلاحظ: انن في سنة 2022 و2023 زادت مؤشرات الصلابة المالية على خلاف السنوات الفائتة مما يدل على زيادة تعزيز وتفعيل الصلابة والأمان والاستقرار المالي في المنظومة المصرفية الجزائرية.

**ثالثا: نسب الملاءة المصرفية للبنوك الجزائرية**

تعد الملاءة المصرفية مؤشرا هاما، تستهدف قدرة البنك على تغطية المخاطر التي تحدث في الأصول. ولذلك من المهم والمفيد مقارنة مدى احترام البنوك الجزائرية لتلك النسب من خلال ما تحققه من ملاءة مع ما تنص عليه اتفاقية بازل.[1]

**الجدول رقم (03): نسب الملاءة المصرفية**

| | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 |
|---|---|---|---|---|---|
| نسب الملاءة الكلية | 17,99 % | 19,17 % | 21,60 % | 21,53 % | **22,76 %** |
| نسب الملاءة القاعدية | 14,26 % | 15,38 % | 17,72 % | 17,74 % | **19,17 %** |

**المصدر**: من اعداد الطالبة بالاعتماد على تقرير السنوي لبنك الجزائر (2023)

نلاحظ ارتفاع في نسب الملاءة على سنوات الدراسة من سنة2019 الى سنة 2023. بحيث قدرت الملاءة الكلية في سنة 2019 ب17,99% لترتفع في سنة 2020 حيث قدرت ب 19,17%، لتستمر بزيادة في سنتي 2021 و2022 لتكون نسبة الملاءة المالية 21%، اما بالنسبة لسنة 2023 فقد ارتفعت هذه النسبة لتقدر ب22,76% .

فيما يلي تمثيل بياني للنسب الملاءة المالية الكلية:

**الشكل رقم (06): نسب الملاءة الكلية (2019_2023)**

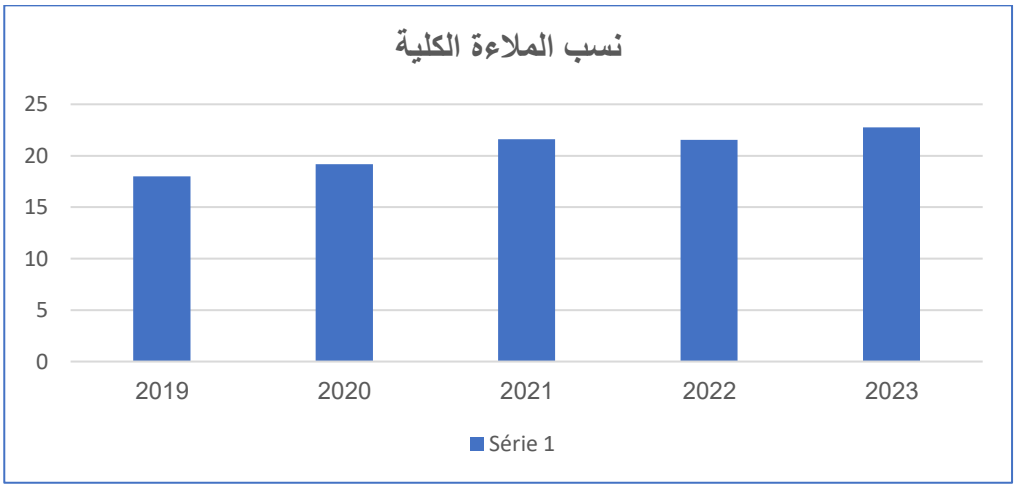


**المصدر**: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

[1] مصطفى بو رنان _ "**تطور ركائز اتفاقية بازل انطلاقا من بازل 1 ومرورا ببازل 2 ووصولا لبازل3**" _ جامعة عمار ثليجي الاغواط _ مجلة الأبحاث الاقتصادية المعاصرة _ المجلد 04 _ العدد02 _ 2021_ص: 455.

**المطلب الثالث: دور بنك الجزائر في تعزيز الحوكمة المصرفية**

في إطار تعزيز الحوكمة المصرفية في المنظومة المصرفية الجزائرية يعمل بنك الجزائر من خلال عدة إجراءات وأساليب نذكر منها ما يلي:

**اولا: المعايير التي تساهم في مهنة محافظي الحسابات**

**1_ محافظي الحسابات:**

تعتبر الشفافية والافصاح من اهم مبادئ التي جاءت بها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وشددت عليها، حيث عند غيابها يزداد الفساد المالي والإداري وهذا ما أكده افلاس كل من بنك الخليفة والبنك التجاري الصناعي الجزائري، وباعتبار المكونات الاساسية لحوكمة البنوك نجد الحاجة الى المعلومات موثوقة أي الحاجة الى الإفصاح والشفافية، وبما ان محافظ الحسابات يعتبر أحد الأطراف المستفيدة من المعلومات التي يفصح عنها البنك. وذلك حتى يتمكن من ابداء راي فني محايد عن مدى مصداقية وموضوعية القوائم المالية التي يظهرها البنك. ويعد وجود محافظ الحسابات كجهة رقابية خارجية من بين دعائم الشفافية والافصاح على مستوى المنظومة المصرفية الجزائرية، بحيث ان أهمية الرقابة الخارجية التي يقوم بها محافظ الحسابات في التقارير بعد انتهاء عملية التدقيق. وبعد إيجاد عدة ثغرات في عمل المدققين تم اصدار المعايير الدولية التالية لتنظيم عملية التدقيق: " معيار التدقيق الدولي رقم 540 وهو دراسة وتقييم النظم المحاسبية والمراقبة الداخلية المتعلقة بالتدقيق، ومعيار رقم 550 للأطراف ذوي العلاقة، ومعيار 580 للإقرارات الإدارة كدليل اثبات".[1]

ففي الجزائر وفي ظل عدم وجود معايير تتوافق" الى حد ما" والمعايير الدولية التي تحكم مهنة التدقيق، يجعل عملية قيام محافظ الحسابات بمهامه تعترضها بعض النقائص نسبيا، خاصة عند جمع المعلومات من الإدارة، ومدى اعتماده على اعمال مصلحة التدقيق الداخلي، بالإضافة الي السرية المصرفية، وبتالي لابد للجزائر ان تسير على خطى تبني معايير المحاسبية الدولية بوضع معايير تحكم مهنة التدقيق، وتتوافق مع ما هو معمول به دوليا، لان تلك المعايير لم تصدر من فراغ. وعموما فان اختصاصات ومهام مجلس الإدارة ودوره في تفعيل الحوكمة تتحدد ضمن مواثيق الحوكمة الدولية والمحلية، بحيث ان الجزائر وحتى مع

[1] عبد العالي محمدي _ **" دور محافظ الحسابات في تفعيل اليات الحوكمة للبنوك للحد من الفساد المالي والإداري "** _ جامعة الجزائر 3 _ الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات _ 7 ماي 2012 _ ص: 10.

تعديلات القانون التجاري وقانون النقد والقرض، وقوانين أخرى فإنها تبقى قاصرة في ظل عدم اصدار ميثاق للحوكمة او دليل يوضح الممارسات مع الاخذ بعين الاعتبار بخصوصية البنوك الجزائرية.[1]

**2_ تفعيل دور مراقب الحسابات:**

ان تدعيم مهنة التدقيق والمحاسبة مهم لتطوير ممارسات مجالس الإدارة بالبنوك، حيث يلعب مراقب الحسابات دورا محوريا في تفعيل الحوكمة المصرفية بالبنوك عبر فحصه وذلك عن طريق ما يلي:[2]

قامت الجزائر ببعض التعديلات على مهنة التدقيق الذي كان ينظمها قانون رقم08/91 المتعلق بخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات المعتمدين من خلال اصدار قانون رقم 01/10 المؤرخ في 2010/06/29، حيث قام بتكريس مبدئ الحوكمة المصرفية من خلال مبدا حماية حقوق المساهمين ومبدأ المعاملة المتكافئة. كذلك بالنسبة لمبدأ الشفافية والإفصاح من خلال التقارير العامة والخاصة.

**ثانيا: تعزيز الحوكمة من خلال الرقابة والاشراف المصرفي**

تهدف الرقابة الخارجية المصرفية الى الحفاظ على الاستقرار المالي وصيانة الثقة الموضوعة من طرف السلطات العمومية لتقليص خطر الخسارة التي تصيب المودعين وذلك من خلال:[3]

- يقوم البنك المركزي برقابة الميدانية والمكتبية، وذلك من خلال توفر الحد الأدنى من الاستقلالية التي تمكنه من التحضير الاولي لتنفيذ السياسات المستقبلية، وذلك من خلال الاخذ بعين الاعتبار العناصر التالية:
  - تطبيق مبادئ والمعايير المحاسبية الدولية
  - اعداد برمجيات للمعالجة المحاسبية تأخذ بالحسبان المعايير الدولية
  - تطوير نظام الرقابة الداخلية الذي يسمح بتقييم النشاطات البنكية وتسيير مخاطر.
- يشرف بنك الجزائر واللجنة المصرفية بصرامة تنفيذا للتعليمة الصادرة عن مجلس النقد والقرض، على التدقيق الدائم للبنوك والمؤسسات. كما ان محافظ بنك الجزائر كشف عن اعتماد نظام المراقبة وتقييم خاص خلال سداسي ثاني من 2009. يتعلق بمدى احترام قواعد الحيطة والحذر، إضافة الى ذلك تموضع نظام تنقيط.

---

[1] عبد العالي محمدي _ **" نفس المرجع السابق"** _ ص: 12_13.

[2] حبيبة مداس وأسماء عدائكة _ **دور البنك المركزي في إرساء وتعزيز الحوكمة داخل الجهاز المصرفي"** _ مجلة رؤى الاقتصادية _ المجلد 05 _ 2014 _ ص: 436.

[3] حبيبة مداس وأسماء عدائكة **_" نفس المرجع السابق"_** ص: 433_435.

- في ماي 2009 أصدر بنك الجزائر نظام يحدد فيه القواعد الجديدة في مجال الشروط البنكية المطبقة على عمليات مصرفية، هذا وتعززت التدابير التشريعية الجديدة للأمر 04/10 بالإطار القانوني الذي ينظم القطاع المصرفي في الجزائر وتقوي الارساء القانوني للاستقرار المالي. ليصبح لبنك الجزائر صلاحيات أكبر من حيث القيام باي تحقيق على مستوى البنوك والمؤسسات المالية، في هذا الإطار عزز بنك الجزائر قدراته على اختبارات الصلابة المالية.
- كما عزز تدابير التشريعية الجديدة اوت 2010 بقوة جهاز الوقاية مع التركيز على توجيه الاشراف المصرفي نحو مخاطر، للكشف عما يهدد الاستقرار المالي حيث تم القيام باختبار مقاومة النظام المالي في 2010، بمساعدة خبراء البن الدولي.

**خلاصة الفصل الثاني:**

باعتبار القطاع المصرفي الممول الأساسي، وعلى رغم من الجهود وتعديلات التي طرأت عليه الا انه شهد أزمات اقتصادية وذلك بسبب ضعف وظيفة بنك الجزائر الرقابية والاشرافية وسوء تطبيق الحوكمة داخل المنظومة المصرفية.

ركز بنك الجزائر في مجال الحوكمة المصرفية على تعزيز كل من الرقابة الميدانية والمستندية على البنوك والمؤسسات المالية وأيضا على نظام الرقابة وتفعيل دور محافظي الحسابات الى جانب الالتزام بالمعايير الدولية لذلك.

ورغم الجهود التي قام بها بنك الجزائر من خلال الرقابة لتعزيز الحوكمة المصرفية في المنظومة المصرفية الجزائرية، فان الحوكمة المصرفية لم تبلغ المستوى المطلوب في تحسين حالة البنوك الجزائرية والارتقاء بها ما يستدعي تفعيل رقابة بنك الجزائر والامتثال للقواعد الاحترازية الموضوعة من قبله من اجل منظومة مصرفية أكثر صلابة ومتانة وفعالية.

**الخاتمة العامة**

في الأخير يمكن القول من خلال دراسة موضوع دور رقابة بنك الجزائر في تفعيل الحوكمة المصرفية، وباعتبار ان تعزيز الحوكمة المصرفية هدف من اهم الأهداف التي تسعى لها كافة الدول عالميا من اجل تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي، بحيث تحقيقه يمكن من الوصول اليه في إطار البرامج والإستراتيجيات الموضوعة ولكن الصعوبة في مدى إمكانية الحفاظ عليه، خاصة في الأوضاع الاقتصادية التي دائما ما تعاني من تقلبات، ومنه تظهر أهمية تفعيل وتعزيز مبادئ الحوكمة المصرفية في المنظومة المصرفية. فالتجسيد الفعال لمبادئ الحوكمة المصرفية يؤدي الى دعم وسلامة الجهاز المصرفي وذلك من خلال المعايير الدولية الصادرة عن هيئات دولية. والتي تتضمن الطريقة التي تدار بها المؤسسات المالية والبنوك بواسطة مجلس ادارتها العليا والتي تؤثر في كيفية قيام البنوك بوضع استراتيجية أهدافها وإدارة عملياتها مع مراعاة أصحاب المصالح، حيث اهتمت معظم الدول على فعالية دور المراقبين وادراكهم لأهمية دورهم الرقابي بالإضافة الى توفر عنصر الشفافية والإفصاح في كافة نشاطات البنك.

فنجاح الحوكمة المصرفية يكون بتطبيق الجيد لمبادئها بشكل سليم وهذا يرجع الى دور البنك المركزي واشرافه ورقابته. وهذا ما يوضح دور مجالس الإدارة ولجان المتابعة التي توفر البيانات والمعلومات اللازمة عن أداء وإدارة التفتيش داخل المنظومة المصرفية التي تعرض تقاريرها على مجلس الإدارة والمساهمين ليقوموا بدورهم الرقابي على أداء البنوك.

وفيما يخص المنظومة المصرفية الجزائرية، فان الازمات المالية التي شهدها النظام المصرفي الجزائري على مستوى البنوك من افلاس وتعثر أدت الى ضرورة ادراج مبادئ الحوكمة وهنا برز دور بنك الجزائر من خلال محاولة مواكبة التوجهات الجديدة للرقابة والاشراف على البنوك من خلال رقابة بنك الجزائر ودورها في تعزيز الحوكمة المصرفية في الجزائر ومحاولة إيجاد سبل تؤدي الى التجسيد الفعال لمبادئ الحوكمة المصرفية السليمة ونظام مصرفي مستقل.

**1. اختبار الفرضيات:**

على ضوء ما توصلت له من خلال هذا البحث يتضح ما يلي:

- **الفرضية الاولى:** تعتبر الحوكمة المصرفية أداة استباقية لمواجهة الازمات المالية والمصرفية هذا ما أدى الى ضرورة تطبيق الحوكمة المصرفية لما تعاني منه المنظومة المصرفية من مشاكل وأزمات هذه **الفرضية**

**صحيحة.** تعتبر الحوكمة المصرفية أداة استباقية لمواجهة الازمات المالية وذلك جعل من تطبيقها ضرورة مستعجلة في المنظومة المصرفية الجزائرية لإنها تعاني من عدة مشاكل من تعثر وافلاس.

- **الفرضية الثانية:** ساهم بنك الجزائر في تعزيز الحوكمة المصرفية من خلال عدة قوانين، توجيهات، تعديلات، ونظم لتفعيل الرقابة على البنوك والمؤسسات العمومية. هذه **الفرضية صحيحة.** باعتبار بنك الجزائر المسؤول الأول عن الرقابة الخارجية وباعتباره لديه سلطة على منظومة المصرفية فانه يصدر مجموعة من قواعد والقوانين والتنظيمات لتتقيد بها البنوك من اجل تفعيل الحوكمة المصرفية.

- **الفرضية الثالثة:** من خلال جهود بنك الجزائر جسدت الحوكمة المصرفية في الجزائر بالشكل والمستوى المطلوب. هذه **الفرضية خاطئة** رغم الجهود المبذولة من طرف بنك الجزائر ودوره الرقابي والاشرافي الا ان الحوكمة المصرفية لم تصل الى الشكل والمستوى المطلوب في المنظومة المصرفية الجزائرية.

**2. نتائج الدراسة:**

من خلال الدراسة تم التوصل الى مجموعة من النتائج نذكر منها ما يلي:

- الرقابة الخارجية لبنك الجزائر تعني الرقابة والاشراف الفعال على المنظومة المصرفية ومنه تعزيز مبادئ الحوكمة المصرفية.

- تعتبر نسب الملاءة المصرفية اهم مؤشر يمكن من خلاله معرفة قدرة البنك على إدارة مخاطره وبتالي فإنها تستند أساسا الى مجموعة القواعد المرتبطة بالإشراف والرقابة الفاعلة وبتالي تفعيل أمثل لمبادئ الحوكمة المصرفية.

- ان الامتثال الى القواعد الاحترازية الموضوعة من طرف البنك المركزي تعتبر من متطلبات الرقابة و الاشرافية وانضباط السوق احد اهم متطلبات بازل التي تنص على تعزيز الحوكمة.

- الحوكمة المصرفية هي بمثابة الإدارة الرشيدة وبذلك تؤدي الى تحسين الأداء في البنوك والمؤسسات المالية.

- ان التطبيق الجيد لرقابة والاشراف من طرف بنك الجزائر يؤدي الى التقليل من مشاكل المالية والأزمات على مستوى المنظومة المصرفية، وبتالي فان ضعف الرقابة والاشراف سينجم عنه مشاكل وازمات عديدة.

- انعدام الشفافية والافصاح وتساهل بنك الجزائر مع البنوك الأخرى في عدم التزامهم بنشر معلوماتهم وتقاريرهم دليل على عدم تبني الحوكمة المصرفية وعدم الاهتمام بها وبذلك عدم وصولها الى المستويات المطلوبة.

- عدم وجود ميثاق للحوكمة المصرفية صادر عن بنك الجزائر وهذا بسبب ضعف الإطار التشريعي والقوانين التي ترسخ مبادئ الحوكمة في المنظومة المصرفية.
- رغم جهود بنك الجزائر في تعزيز الحوكمة المصرفية الا ان النظام المصرفي مزال يعاني من عدة نقائص التي تؤدي به الى المشاكل المالية ما ينعكس على عملياته وكفاءته ويؤدي بضرورة الى إيجاد حلول لتفعيل مبادئ الحوكمة المصرفية.

**3. التوصيات:**

من خلال هذه الدراسة والنتائج التي تم التوصل لها يمكن طرح بعض التوصيات كالتالي:

- اشراف ورقابة بنك الجزائر على البنوك التجارية ضرورة حتمية لتطبيق السليم والفعال لمبادئ الحوكمة المصرفية.
- تحديث ومواكبة التطورات من ناحية التشريعات والقوانين من قبل بنك الجزائر واعداد دليل موحد للحوكمة المصرفية للعمل به من طرف البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية.
- العمل على زيادة الإفصاح والشفافية في المنظومة المصرفية الجزائرية من خلال التكنولوجيا والاعلام لزيادة المصداقية والأمان لدى الجمهور.
- نشر الوعي وثقافة الحوكمة المصرفية لدى البنوك الجزائرية بمدى أهمية تطبيق الحوكمة في البنوك، للارتقاء بمستوى البنوك والعاملين فيها بدءا من العاملين وحتى الوصول الى مجلس الإدارة.
- زيادة صلاحية بنك الجزائر واللجان التابعة له والتي تعمل على الرقابة والاشراف لتعزيز الحوكمة المصرفية في المنظومة المصرفية الجزائرية.

**4. افاق الدراسة:**

يمكن اقتراح بعض الدراسات لتكون افاقا لهذه الدراسة كالاتي:

- دراسات حول تعزيز دور المدققين الخارجيين في الجزائر
- دراسات حول زيادة استقلالية اللجان التابعة لبنك الجزائر المسؤولة عن الرقابة والاشراف.
- دراسات حول الحوكمة المصرفية في البنوك الالكترونية.
- دراسات حول اعداد ميثاق للحوكمة المصرفية في الجزائر.

# قائمة المصادر والمراجع

**قائمة المصادر والمراجع**

**أولا باللغة العربية**

**1: الكتب**

2. حاكم محسن محمد، حمد عبد الحسين راضي – حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطر – دار يازوري العلمية للنشر – عمان – 2020.

3. محمد أجمد عبد النبي– "الرقابة المصرفية" – زمزم ناشرون وموزعون– الأردن – عمان– 2012.

4. محمد التهامي طواهر ومسعود صديقي –" المراجعة وتدقيق الحسابات" – الطبعة الثالثة – ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر – 2003.

5. محمد حلمي الجيلاني – "الحوكمة في الشركات "– دار الاعصار العلمي – الطبعة الأولى –الأردن – 2015.

6. ناجي محمد فوزي خشبة، اميرة حسين محمد صالح – "الحوكمة المصرفية ودورها في تحسين الأداء المصرفي دراسة ميدانية على الجهاز المصرفي العراقي "– جامعة المنصورة – 2022.

7. وعد هادي عبد الحساني – "الرقابة الخارجية وأثرها في تقييم أداء الرقابة الداخلية" – 2016.

**2: المجلات**

8. ايمن هشام محمود عزر يل، برجو باي بن برداي – "دور تطبيق حاكمية المؤسسة في جودة الأرباح "– مجلة الاقتصاد والمالية – المجلد 4 – العدد1 –2018.

9. بن الدين امال، مطاي عبد القادر – "دور فعالية التنظيم الاحترازي الجزئي في تحقيق الاستقرار المصرفي والمالي في الجزائر "– مجلة الاقتصاد والمالية – المجلد 5 – العدد 1 – جامعة الشلف – 2019.

10. بن بوعزيز اسية – "رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية "– مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية – المجلد 5 – العدد 3 – العدد التسلسلي 14 – 2018 .

11. بن عمار عبد القادر_ "خوصصة البنوك العمومية الجزائرية في ظل الازمة النفطية بين الحتمية والقيود"_ مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات_ العدد14 _ 2018.

12. بو حفص جلاب نعناعة – "الرقابة الاحترازية وأثرها على العمل المصرفي بالجزائر" – مجلة المفكر – ورقة بحثية – العدد 11 – جامعة محمد خيضر بسكرة – 2020.

13. حبيبة مداس وأسماء عدائكة _ دور البنك المركزي في إرساء وتعزيز الحوكمة داخل الجهاز المصرفي" _ مجلة رؤى الاقتصادية _ المجلد 05 _ 2014.

14. حمزة سايح –"علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية ضمن قانون النقد والقرض 10/90 "– مجلة الدراسات في الوظيفة العامة – المجلد التاسع – العدد الأول – المركز الجامعي نور البشير بالبيض – 2013.

15. حورية جاودي واخرون –" البنك المركزي ودوره في تفعيل الرقابة المصرفية في إطار المعايير الدولية "– مجلة المعارف – المجلد 19 – العدد 2 – جامعة البويرة – 2024.

16. خديجة وراق _"اليات الحوكمة المصرفية ودورها في تفعيل الرقابة في البنوك التجارية" _ مجلة رؤى الاقتصادية _ العدد 10 _ 2019 .

17. خولة قرة ومقدم عبيرات _"تحديات حوكمة الجهاز المصرفي الجزائري في ضوء التوجهات المصرفية العالمية" _ مجلة الأبحاث الاقتصادية المعاصرة _ المجلد السادس _ العدد الثاني _ جامعة سطيف _ مخبر دراسات التنمية الاقتصادية _ 2023.

18. دريس رشيد_ "اليات الحوكمة المصرفية في الحد من الفساد المالي حالة الجزائر" _ مجلة المؤسسة_ المجلد 1 _العدد 03.

19. زهراء جار الله حمو، نور نافع حسن – "دور الحوكمة المصرفية في ترشيد القرارات المالية "– مجلة الريادة للمال والاعمال – المجلد الثاني – العدد الأول – جامعة الحمدانية – 2021.

20. ساسي نورالدين، جبوري محمد "واقع تطبيق الحوكمة في المؤسسات المصرفية الجزائرية" _ مجلة إضافات اقتصادية_ المجلد الخامس _ العدد الثاني _ جامعة مولاي الطاهر سعيدة "الجزائر" _2021.

21. سامية بلجراف – "دور الرقابة المالية الخارجية في تجسيد مفهوم حوكمة الشركات "–مجلة الاجتهاد القضائي – المجلد 12– العدد 2 – العدد التسلسلي 20 –أكتوبر 2019.

22. سامية حمريش _"الفساد المالي والاداري: أسباب مظاهره واليات الوقاية منه" _مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية_ المجلد 16 _ العدد 05 _ 2018.

23. سدرة انيسة _" الإطار التشريعي والتوجيهي لحوكمة البنوك الجزائرية في ظل غياب ميثاق لها خلال فترة 1990–2017 " _ جامعة الجزائر 3 _ مجلة البشائر الاقتصادية _ مجلد رقم 05 _ العدد 01.

24. سعيدي خديجة – "الحوكمة في البنوك وفق مقررات بازل 1.2.3 ودورها في إدارة المخاطر _ دراسة حالة الجزائر_ "– مجلة المدبر – المجلد الثاني – العدد الثاني – 2015.

25. سما يلي نوفل وبو طوره فضيلة_ "بنك الجزائر وإرساء قواعد الحوكمة المصرفية دراسة تقييمية تحليلية للفترة (2013 -2015)" _ مجلة الاقتصاد الجديد _ مجلد 1 _ العدد 1_ جامعة خميس مليانة _ 2016.

26. سيدة احمد حسن – "دور المراجعة الخارجية في اصلاح المؤسسات الحكومية المصرية "– مجلة البحوث المالية والتجارية – المجلد 22 – العدد الثالث – يوليو 2022.

27. صلاح صاحب شاكر البغدادي، محمد خميس حسن التميمي – "دور الرقابة الاشرافية للبنك المركزي في تعزيز الوعي الرقابي المصرفي" – مجلة دراسات محاسبية ومالية – المجلد 9 – العدد 28 – الفصل الثالث – 2014.

28. طلال زغبة، محمد عريوة –" أهمية تطبيق الحوكمة المصرفية في تحسين أداء البنوك التجارية دراسة حالة عينة من البنوك التجارية "– مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية – المجلد 8 – العدد 1 – 2021.

29. طلال عبسي والهام بوجعدار _"دور بنك الجزائر في عصرنة مهام الاشراف في إطار مبادئ الحوكمة"_ مجلة العلوم الإنسانية_ المجلد 20 _العدد 02 _2020.

30. الطيب فنان ونوال بوشنتوف _" أثر استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية في الجزائر _ " Maghreb review of economics Sand managementالمجلد الرابع _ العدد الثاني _ 2017.

31. عبد الله عناني –" دور لجنة التدقيق في دعم وتعزيز حوكمة الشركات "–مجلة الباحث الاقتصادي – المجلد 12 – العدد 7 – جوان 2017.

32. عجولي خالد _ "اليات تعزيز الحوكمة المصرفية في الجزائر" _ مجلة البحوث والدراسات للتجارة _ المجلد 5 _العدد2 _ 2021.

33. عقبة نصيرة _ " الأثر المالي للقرض البنكي بعد المرحلة من التحولات الهيكلية في النظام المصرفي الجزائري" _ مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية_ العدد الثالث _ جامعة محمد خيضر" بسكرة" _ جوان 2008.

34. على سايح جبور – "التدقيق الخارجي كألية لحوكمة الشركات وتحسين جودة القوائم المالية" – مجلة المنها الاقتصادي – المجلد 5 – العدد 1 – ماي 2022.

35. عمار زعبي وامنة سلطاني _ "دور البنك المركزي في تنفيذ السياسة النقدية في التشريع الجزائري" _المجلة الاكاديمية للبحوث القانونية والسياسية _ المجلد الرابع _ العدد الثاني _2020.

36. قويدر بو رقبة واخرون – "واقع الحوكمة المصرفية في النظام المصرفي الجزائري "– مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة – المجلد 1 – العدد 1 – 2018.

37. محمد اقبال غناية وحكيمة حليمي _"فهم مبادئ الحوكمة المصرفية بين الواقع والمأمول "نظام المصرفي الجزائري نموذجا" _ جامعة سوق اهراس journal of Economic Grouth and Enterpeureship_ _ JEGEالمجلد 4 _العدد 4 _ 2021.

38. مز يمش أسماء، شريقي عمر –" التدقيق الخارجي كأحد اهم الاليات الخارجية للحوكمة ودوره في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية "– مجلة اقتصاد المال والاعمال – المجلد5 – العدد 1 – جوان 2020.

39. مصطفى بو رنان _" تطور ركائز اتفاقية بازل انطلاقا من بازل 1 ومرورا ببازل 2 ووصولا لبازل3 "_ جامعة عمار ثليجي الاغواط _ مجلة الأبحاث الاقتصادية المعاصرة _ المجلد 04 _ العدد02 _ 2021.

40. مكاوي زبير _ " الرقابة القانونية على نشاط البنوك والمؤسسات المصرفية الجزائرية"_ المجلة الاكاديمية للبحوث القانونية والسياسية _ المجلد السابع _ العدد الأول _ جامعة طاهري محمد بشار _ 2023.

41. ميسون لطفي شبطات – "أثر الرقابة الخارجية على ترشيد الانفاق في المؤسسات الحكومية (AJSP)–" – Arab journal for scientifiqueالمجلة العربية للنشر العلمي –العدد أربعون –2 شباط 2022.

42. نقاز نور الهدى، طرشي محمد – "التدقيق الخارجي ودوره في تعزيز مبادئ حوكمة الشركات revue –" Algérienne d Économico et gestionالمجلد 15 – العدد 2 – 2021.

43. نواصر الطاهر ولحاق عيسى _"الاليات الرقابية على المؤسسات المصرفية في التشريع الجزائري" _مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية _ المجلد العاشر _ العدد الرابع _ جامعة الاغواط _ 2020.

44. نور الهدى عبد العاظم راضي – "أساليب الرقابة المصرفية "– مجلة بحوث الشرق الأوسط – العدد 52 – جامعة بغداد – 2019.

45. وفاء حمدوش واخرون _" دور التكنولوجيا المالية في تعزيز أداء القطاع المصرفي: الدوافع والتحديات" _ جامعة باجي مختار _مجلة الاقتصاد الجديد _ المجلد 12 _ العدد4 _ 2022.

**3: المذكرات والرسائل الجامعية**

1. ا محمد عبد الحفيظي _"دور البنك المركزي في إرساء قواعد الحوكمة المصرفية –حالة الجزائر– "_ رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية _ جامعة الجزائر 3 _ 2014.

2. ايت عكاش سمير – "تطورات القواعد الاحترازية للبنوك في ظل معايير لجنة بازل ومدى تطبيقها من طرف البنوك الجزائرية "– أطروحة دكتوراه مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية – جامعة الجزائر 3 – 2013.

3. بركات سارة – "دور تطبيق الإجراءات الاحترازية لإدارة المخاطر البنكية في تحسين الحوكمة المصرفية _دراسة حالة بنك سو سيتي جنرال الجزائر_ "–أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية – اقتصاديات النقود، البنوك والأسواق المالية – جامعة محمد خيضر بسكرة – 2016.

4. تريش حسينة – "دور التدقيق الخارجي في تطبيق حوكمة الشركات الجزائرية "– رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث – مالية ومحاسبة – جامعة فرحات عباس – 2017.

5. توا م زاهية – "التطورات الحديثة للمراجعة الداخلية ومدى تطبيقها في البنوك الجزائرية "– اطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه – نقود ومالية – علوم تسيير – جامعة الجزائر 03 – 2015/2014.

6. جمال العسا لي – "تطبيق حوكمة الشركات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كألية لتحسين الأداء الاقتصادي 2000–2014" – أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علو الاقتصادية – جامعة الجزائر 3 – نقود مالية وبنوك – 2019/2018.

7. جمال عسالي – "تطبيق حوكمة الشركات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كألية لتحسين الأداء الاقتصادي في الجزائر 2000 _2014 "– أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه – نقود ومالية – جامعة الجزائر 3 – 2019/2018.

8. حورية حمني – "اليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها _ حالة الجزائر_ "– مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية – بنوك وتأمينات – كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير – جامعة منتوري قسنطينة – 2007.

9. خرخاش جميلة _ "أثر تطبيق حوكمة الشركات في تفعيل أنظمة الرقابة لدى البنوك التجارية الجزائرية" _ دراسة استشرافية _ أطروحة دكتوراه_ جامعة المسيلة _ 2018.

10. رجراج وهيبة – "دور البنك المركزي في إرساء معايير الدولية للرقابة المصرفية في ظل التطورات المالية والمصرفية العالمية "– أطروحة دكتوراه علو اقتصادية – جامعة الجزائر 3 – 2016.

11. ريم بن عيسى _ "دراسة تحليلية لأثر اليات حوكمة الشركات على الأداء المصرفي – دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الجزائرية–" _ أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه _ علوم اقتصادية _ اقتصاد وتسيير مؤسسة_ جامعة قاصدي مرباح ورقلة _ 2018/2019.

12. محمد البشير بن عمر – "دور حوكمة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية لتحسين الأداء المالي" – أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم تسيير – جامعة قاصدي مرباح – مالية مؤسسة – 2017/2016.

13. محمد بشير بن عمر – "دور الحوكمة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية لتحسين الأداء المالي للمؤسسة "– أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير – جامعة قاصدي مرباح – مالية المؤسسة – 2017/2016.

14. منال هاني _"دور الأساليب الرقابية الاشرافية للبنك المركزي في إدارة المخاطر الائتمانية –دراسة حالة بنك الجزائر– "_مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير _ نقود وبنوك _ علوم اقتصادية _جامعة الجزائر 3 _ 2015.

**4: المراسيم والجرائد الرسمية**

1. بنك الجزائر _"قانون رقم 23 – 09 المؤرخ في 21 يونيو 2023 "_ يتضمن القانون النقدي والمصرفي _ المادة 9.

2. بنك الجزائر_ المادة111 _ "القانون رقم 23 _09 المؤرخ في 21 يونيو2023 المتضمن قانون النقدي والمصرفي".

3. الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية _ "قانون رقم 23 –09 مؤرخ في 21 يونيو2023 " _يتضمن القانون النقدي والمصرفي _ العدد 43 _ المادة 35.

4. المرسوم الرئاسي رقم 04_128"، المؤرخ في 29 صفر 1425، الموافق ل 19 ابريل سنة 2004.

5. المرسوم الرئاسي رقم 14_249 «، المؤرخ في 13 ذي القعدة 1435، الموافق ل 8 سبتمبر 2014.

**5: الملتقيات والمداخلات**

6. جدا ينـي ميمـي – "دور استقلالية بنك الجزائر فـي تفعيل تطبيق القواعد الاحترازيـة "– مداخلـة مقدمـة ضـمن "المؤتمر العلمـي الـدولي الثـاني حـول اصـلاح النظـام المصـرفي الجزائري فـي ظـل تطـورات العالميـة الراهنة" – جامعة قاصدي مرباح ورقلة – 2008.

7. عبد العالي محمدي _" دور محافظ الحسابات في تفعيل اليات الحوكمة للبنوك للحد من الفساد المالي والإداري " _ جامعة الجزائر 3 _ الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات _ 7 ماي 2012.

**6: المواقع الالكترونية**

8. إبراهيم الكرا سنة –" اطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر" – صندوق النقد العربـــــــــي – أبـــــــــو ظبـــــــــي – الامـــــــــارات العربيـــــــــة المتحـــــــــدة– www.basicandcontemporaryfraneworksinbankingsupervisionandriskmangment.com

9. بنـــك المركـــزي الأردنـــي – "تقريـــر حـــول الرقابـــة علـــى الجهـــاز المصـــرفي "– متـــاح على:www.centralBankofJordan.com

10. موقع بنك الجزائر الرابط: Bank-of-Algeria-dz

**ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية**

1. Corruption perceptions indox 2022.retrieved19. 2023.form transparency international : https://www.transparency.org/en/2022/index/dza.

**الملخص:**

هدفت هذه الدراسة الى ابراز دور رقابة بنك الجزائر في تفعيل الحوكمة المصرفية في المنظومة المصرفية بهدف ضمان الاستقرار والصلابة المالية، واعتمد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي.

خلصت هذه الدراسة الى عدة نتائج أهمها ضعف الرقابة والاشراف لبنك الجزائر على المنظومة المصرفية، ضعف القوانين والتشريعات التي تعزز مبادئ الحوكمة المصرفية على البنوك والمؤسسات المالية، وهذا راجع لعدم وجود دليل موحد للحوكمة المصرفية " ميثاق للحوكمة المصرفية" صادر عن بنك الجزائر. وتم استنتاج مجموعة من التوصيات لتفعيل الحوكمة المصرفية في الجزائر أهمها تحديث ومواكبة التطورات من ناحية التشريعات والقوانين من قبل بنك الجزائر واعداد دليل موحد للحوكمة المصرفية، ضرورة تفعيل الاشراف والرقابة من قبل بنك الجزائر على البنوك التجارية.

**الكلمات المفتاحية** : الحوكمة المصرفية، بنك الجزائر، الرقابة، المنظومة المصرفية.

**Summary:**

**This study aimed to highlight the role of the bank of Algeria's oversight in promoting banking governance within the financial system, with the goal of ensuring stability and financial resilience. The research was based on a descriptive and analytical approach.**

**The findings revealed several key points, most notably the weak supervision and regulatory control exercised by the bank of Algeria over the banking sector. Additionally, there is a lack of robust legal frameworks and regulations that effectively support the principles of corporate governance in banks and financial institutions. This shortcoming is largely attributed to the absence of a standardized banking governance charter issued by the bank of Algeria. Based findings the study proposed several recommendations to enhance banking governance in Algeria, including the need for the bank of Algeria to modernize and align legal and regulatory frameworks with international developments, issue a unified governance guide, and strengthen its supervisory and regulatory role over commercial banks.**

**Keywords: banking governance, bank of Algeria, supervision, banking system.**